

/http://www.lhrs.ch



المقدمة:

يسعى النظام الليبي حثيثا لقفل ملفاته الدولية فى محاولة للعود إلى الحظيرة الدولية ، لكن يبقى سجل النظام الليبي في مجال حقوق الإنسان داخليا سجلا حافلا بجرائم ترتقي إلى مستوى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية . ومن هذه الجرائم واقعة قتل أكثر من الف ومائتي سجين سياسي يوم التاسع والعشرين من شهر الصيف (يونيو) 1996. أن هذه الواقعة جعلت من الملائم ايضا تسليط الضؤ على حالة السجون والمعتقلات الليبية التي يمر بها السجين السياسي و سجين الرأي الذي يعاني الأمرين من جراء الآلآم الجسدية والقهر النفسي فى ظل نظام يفتقر الى أدنى المعايير المعتبرة لإحترام الانسان وحرياته الأساسية.
ويهدف هذا الكتيب الى التعريف بإيجاز بشأن المعتقلات والسجون فى ليبيا وحالة من فيها وبتقديم عرض وصفي للظروف المحيطة ووقائع جريمة الإبادة الجماعية التى وقعت فى

سجن أبي سليم المذكور إضافة الى الحد الادنى من المطالب اللازمة لكشف الحقائق ومحاسبة المسئولين عن ذلك.

والتضامن، إذ تضع بين أيديكم هذه الوثيقة المتضمنة لمعلومات وبيانات وشهادات موثقة، لتؤكد أن كل ما ورد بها من وصف أو إسهاب أو إيجاز لا يعد تعبيرا دقيقا عن هذه المأساة والمعاناة التي نتجت عن هذه المذبحة بقدر ما يتأسس على ما أمكن الحصول عليه، وما أمكن تبينه وتدقيقه وليس كل الذي وقع< ولربما ما خفي كان أعظم>.
هذه المعلومات هي حصيلة ما أدلى به معتقلون أو سجناء سابقون، كانوا قد رأوا وعايشوا ثم شهدوا بذلك شهادة لا يخالجنا أدنى شك في مصداقيتها وواقعيتها.

كما أن الأسماء التي وردت – رغم عدم تكاملها أحيانا– بقت هي المؤشر الذي أوصلنا إلى هذه المذبحة، وتظل هناك أسماء كثيرة غير معروفة وأعداد غير مذكورة من كل أرجاء ليبيا ربما طوتها الأحداث فرحلت مع الشهداء أو قمعت فكبتت ولو إلى حين؛ لكنها ستبقى شاهدة عيان على مرتكبيها،
شهادة قائمة لشهدائها في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون.

هذا الكتاب الذي يعد الأول من نوعه يتناول أحداث مذبحة أبو سليم من خلال فصول وأبواب روعي في تقديمها وعرضها: التعريف بالمعتقلات والسجون في ليبيا، الفصل/الباب...الخ.

ويهدف إلى دعوة السلطات الليبية إلى تحمل مسؤولياتها كاملة عن هذه المذبحة والإفصاح عن كل خفاياها ومحاكمة كل الذين ساهموا وشاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في التصفية الجماعية لمعتقلين عزل ودون مراعاة لأدنى وأبسط الحقوق الإنسانية.
كما يهيب الكتاب بكل المنظمات الحقوقية ولإنسانية إلى المساهمة والمشاركة في تجلية الحقيقة عن هذه المأساة الإنسانية.
إن هذه الوثيقة تعكس جهدا جماعيا شارك فيه العديد من المخلصين من أبناء ليبيا حيثما كانوا،والذين أرادوا من خلال التضامن لحقوق الإنسان لهذه الحقائق أن ترى النور، فلكل هؤلاء جميل الشكر وعظيم الثناء.

إهداء ووفاء

لكل قطرة دم أهرقت، ولكل نفس بريئة أزهقت، ولكل كلمة وئدت ،ولكل عين دمعت لكل الشهداء ولكل الأمهات والآباء والأبناء والثكلى نهدي هذا الجهد

فهرس الكتيب

- **الباب الأول: سجناء الرأي والسجناء السياسيين في سجن(** ابوسليم).
- **الباب الثاني: طرق ووسائل التعذيب في السجون و المعتقلات الليبية**

و يشمل الآتي:
  - التسلسل الزمني لسجناء(ابوسليم).
  - التهم والقضايا
  - تطورات القضايا
  - نبذة عن بعض المساجين
  - طرق التعذيب

الفصل الثالث : مذبحة (ابوسليم)
- **الباب الأول:التطورات التي أدت إلى مذبحة (ابوسليم).**
- **الباب الثاني: حادثة القتل الجماعي " مذبحة (ابوسليم).**
- **الباب الثالث: نبذة عن بعض الضحايا والمفقودين اثر مذبحة (ابوسليم)"..**
- **الباب الرابع: نبذة عن بعض الشخصيات التي يعتقد أنها متورطة في مذبحة (ابوسليم).**

الفصل الرابع .

الملحقات
1. قائمة الذين تم إبلاغ أهاليهم.
2. قائمة المفقودين الذين لم يتم إبلاغ أهاليهم.

الفصـــل الأول

السجون في ليبيا

نُبذة عن سجن (ابوسليم) والسجون الأُخرى في ليبيا

الباب الأول: لمحة عامة عن السجون والمعتقلات في ليبيا

على الرغم مما يطلق على السجون في ليبيا من أنها مؤسسات إصلاحية وتعرفها المادة (1) من الفصل الأول من قانون رقم (47) لسنة 1975 ف بشأن السجون "السجون هي أماكن إصلاح وتربية هدفها تقويم سلوك المحكوم عليهم بعقوبات جنائية سالبة للحرية ، وتأهيلهم لأن يكونوا أعضاء صالحين في المجتمع"

إلاّ أنها أقرب ما تكون إلى مؤسسات عقابية لا تستجيب الى ادني القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء – و التى اوصى باعتمادها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في جنيف عام 1955 و أقرهاالمجلس الأقتصادي و الاجتماعي بقراريه1 في يوليو 1957 ثم في مايو 1977 والتي حاولت ان تحدد تصورا لمعاملة السجناء من حيث اماكن الحجز و النظافة الشخصية و توفير الغذاء الكافي للحفاظ على صحة السجين وكذلك الرعاية الصحية الكافية ناهيك عن توفير مكان ملائم للسجناء يمارسون فيه التمارين الرياضية. و من خلال الزيارات التى سمحت بها ادارة السجون للبعض المؤسسات الرقابية و ما ادلى بها مسؤلي السجون يتضح تردٍ في المرافق الصحية والعامة ؛ فإلى جانب اكتظاظ الزنازين وازدحامها وانتشار الأمراض الجلديّة والمعديّة ؛ فإن الأوضاع النفسية المتردية للسجناء وعدم الاستجابة لمطالبهم الأساسية كالزيارة والعلاج تشكل السمة البارزة لتلك السجون.

---

1 – القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء أوصي باعتمادها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في جنيف عام 1955 وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه 663 جيم (د-24) المؤرخ في 31 تموز/يوليو 1957 و 2076 (د-62) المؤرخ في 13 أيار/مايو 1977 [1]

ويُذكر أن وفدا من المركز الدولي لدراسات السجون " International Centre for Prison Studies " ومقره لندن قام بزيارة إلى ليبيا في الفترة من 11 إلى 25 أكتوبر 2003 وتضمن برنامج الزيارة لقاءات مع أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام و بعض المسئولين في الأمانة و مسئولي الأمن في الشعبيات و مسئولي السجون ، و كذلك اللقاء بالمسجونين. وقد نشر المركز الدولي لدراسات السجون نبذة عن السجون الليبية دون ان تشمل تلك الإحصائية المعتقلات السياسية مثل: (ابوسليم) و-القسم المعني بعين زارة ومقرات أجهزة الأمن الداخلي و الشرطة العسكرية.

جدول يوضح نبذة عن السجون الجنائية في ليبيا[2]

البلد	**ليبيا**
التبعية	أمانة العدل و الأمن العام
إدراة السجن	الإدارة العامة للشرطة القضائية
العنوان	الفلاح – طرابلس- ليبيا
هاتف فاكس العنوان البريدي	+218214804532 +218214804490 Almiezan@almiezan.net
مسئول إدارة السجون	بالقاسم قرقوم
العدد الإجمالي للسجناء	11,790 – حسب إحصائيات 7 – 2004م
نسبة عدد السجناء مقارنة مع التعداد السكانى	207- كل 100000 نسمة مقارنة 5,7 مليون نسمة
نسبة الموقوفين – قبل المحاكمة	%56.8
نسبة عدد السجينات	%3.3 حسب إحصائيات 31-7-2004
عدد السجناء من الأحداث	يقعون تحت طائلة مسئولية أمانة الضمان الاجتماعي
نسبة عدد السجناء من الأجانب	%35.3 (%12.8 عرب-21.6 % أفارقه – %0.9 جنسيات أخرى)
عدد مراكز ألإيواء والسجون	33
السعة الحقيقية للسجون	7000
معدل الاكتظاظ بناء على السعة الحقيقية	%139.5

[2] http://www.prisonstudies.org- المركز الدولي لدراسات السجون –

و من المعروف أن مراكز الإيواء هذه مكتظة كما هو مبين في الجدول و تعاني من إهمال عام ، و يعاني القائمون عليها من نقص في الإمكانات و قد وصفت أنها لا تعتبر مراكز إصلاح كما هي مسماة رسمياً ؛ بل على العكس من ذلك هي مراكز تعاني من نقص المتخصصين الاجتماعيين و تخرج المجرمين.

أما معاناة سجناء الرأي فهي معاناة من نوع آخر سيتم التطرق إليها في مواقع مختلفة في هذا الكتاب

ونحن بصدد وصف لبعض معتقلات و مقرات الأمن المستخدمة كمراكز توقيف و تعذيب كما يصفها سجناء سابقون لأن ما يقع فيها أحيانا يفوق ما يقع في سجن ابوسليم ، حيث إنتزاع الإعترافات الجامحة موازية لرغبة القائمين على هذه المقرات في الحصول على ترقيه أو مكافأة مالية.

و الجدير بالذكر أن السجين السياسي أو السجين الرأي بعد مروره بمقرات أمن و مراكز المشار اليها ينتهي به المطاف إلى سجن ابوسليم باعتباره المعتقل الرئيس

السجون و مقرات الاعتقال :-

منذ اللحظة الأولى للاعتقال تقع أجهزة الأمن في انتهاك صريح لحقوق المعتقل حيث تتم في معظم الأحيان عملية القبض بدون أمر قضائي ؛ و هو اعتقال تعسفي.. ومن نتائج هذا الإنتهاك الصارخ أن المعتقل يُعتقل في عزلة عن العالم الخارجي في إحدى مقرات الأمن الداخلي أو إحدى مثابات اللجان الثورية ؛ و هذه المقرات لا تخضع لأي رقابة من أي جهة قضائية. و قد ذكرت لجنة مناهضة التعذيب في تقريرها أن حالات التعذيب عادة ما تكون في الساعات الأولى من الاعتقال و الذي يعقُبه عزل السجين عن العالم الخارجي.

و نقلا عن سجناء سابقين خاضوا تجربة السجن في ليبيا ، فإن السجين يمر بمرحلتين هما :

أ- المرحلة الإبتدائية و التي عادة ما تكون في احدى المعتقلات او مقرات الأمن والتي يتم فيها انتزاع الإعترافات من السجناء و محاولة اثبات التهم الملفقة لهم بطريقة يتفنى فيها المحققون بغية الحصول على ترقية أو مكافأة مالية.

ب- المرحلة النهائية :- و هي التي تنتهي بالسجين إلى الإقامة الدائمة في سجن ابوسليم الذي يعد المكان الرئيس الموثوق من قبل النظام الليبي ليضع فيه سجناء الرأي و السجناء السياسيين و يحقق فيه مأربه بعزلهم عن العالم الخارجي و الحكم عليهم بالموت البطئ . – راجع رسالة السجناء – الرقيب

و لذا نذكر هنا بعض مقرات جهاز الأمن الداخلي و المثابات الثورية و هي عينة فقط... حيث يوجد في كل منطقة من مناطق ليبيا أكثر من مقر و أكثر من مثابة. هناك الكثير من الذين تم اعتقالهم من قبل اللجان الثورية في هذه المعتقلات لفترات طويلة دون أن يعلم عنهم الجهاز الأمني أو الجنائي شيئا

ومن هذه المقار :

معتقل معسكر باب العزيزية بطرابلس

معتقل معسكر بوهادي- طرابلس

معتقل الغيران (مزرعة العنب)

معتقل الهضبة الخضراء بطرابلس

معتقل تحت مبنى الإذاعة بطرابلس
مقر المثابة الأم بطرابلس و يقع على مفترق طريق شارع الجماهيرية و شارع أبوهريده بجانب مسجد القدس
مقر داخل أسوار قصر الشعب ــ طرابلس
مقر المثابة الثورية بحي الأندلس ــ طرابلس
مقر المثابة الثورية بمنطقة ابوسليم
معتقل معسكر التربية العقائدية بطرابلس
مقر مكتب الاتصال باللجان الثورية ــ شارع السيدي بطرابلس
مقر بمنطقة سيدي المصري ــ بالقرب من جامعة طرابلس
مقر بشارع ميزران ــ مدينة طرابلس
مقر هيئة الأمن الداخلي " الإدارة العامة " شارع الجماهيرية – بجانب سوق الجماهيرية – طرابلس
إدارة الاستخبارات العسكرية ، و لها واجهتان – الواجهة الأمامية الرئيسة تطل على شارع الزاوية و الأخرى تطل على شارع السيدي
مقر إدارة مكافحة الزندقة و المؤثرات العقلية و الكائن بشارع 7 نوفمبر بطرابلس (مبنى الطاقة سابقا) مقابل مستشفى طرابلس المركزي من جهة شارع سيدي السيد
معتقل معسكر 7 أبريل ــ غرب بنغازي – قرب جامعة قاريونس
مقر مكافحة الزندقة – فرع العروبة– بحي المحيشي – بنغازي – فرع مصنع الألوان للتصوير.– بنغازي
مقر أمني و يتبع مكافحة الزندقة – بشعبية السِرْتي – ببنغازي بقرب من مستشفى المعاقين. – بنغازي
مقر الأمن الداخلي سابقاً بقرب المحكمة المدنية ببنغازي – يقع على الكورنيش مقابل ميناء بنغازي البحري
مقر الأمن الداخلي – هيئة الأمن الداخلي – بقرب الفندق البلدي – مباني هيئة النهر الصناعي سابقاً.– بنغازي
مقر مثابة اللجنة الثورية بمنطقة الكيش ــ بنغازي
مقر مثابة اللجنة الثورية بمنطقة الصابري ــ بنغازي
مقر مثابة اللجنة الثورية منطقة سيدي حسين – بنغازي
مقر مثابة اللجنة الثورية بمنطقة البركة – بنغازي
مقر مركز البوليس القديم – درنة
مقر الأمن الداخلي – الكورنيش – درنة
مقر الشرطة العسكرية – درنة
مقر المثابات الثورية بالأحياء المختلفة – درنة
مقر فرع هيئة الأمن الداخلي بمدينة إجدابيا
مقر المثابة الثورية في مدينة نالوت
معتقل القارة بالقرب من سبها
مقر المثابة الثورية بمدينة سرت
مقر المثابة الثورية بمنطقة بني وليد

أما أهم السجون التي تحتضن المئات من المساجين، ومنها السجون الرسمية المجهزة بأحدث وسائل القمع والإرهاب، وعادة ما يقضي فيها المساجين سنوات عديدة أو فترات غير محددة.
سجن ابوسليم المركزي منطقة ابوسليم بطرابلس
سجن ابوسليم العسكري منطقة ابوسليم بطرابلس
سجن الجديدة بطرابلس – السجن عبارة عن سجن مدني يستخدم جزء منه في القضايا السياسية
سجن عين زاره بطرابلس – طريق عين زارة وهو ايضا سجن مدني فى الاصل
سجن الكويفية المركزي ببنغازي – السجن عبارة عن سجن مدني يستخدم جزء منه في القضايا السياسية–فتح قاطع في اغسطس 1995 و كذلك بعد شهر من الإفتتاح شيد قاطع كبير استخدم لتوقيف السجناء السياسيين و كانت تمم من خلاله ترحيل السجناء إلى طرابلس – هذا القاطع معروف بقاطع الشرطة أو قاطع الأحداث.
سجن الزاوية المركزي بمدينة الزاوية
سجن يقع بين صرمان والزاوية

تعريف ببعض المقرات و السجون السياسية

1. **مقر إدارة مكافحة الزندقة و المؤثرات العقلية:**

و الكائن بشارع 7 نوفمبر بطرابلس (مبنى الطاقة سابقاً) مقابل مستشفى طرابلس المركزي من جهة شارع السيدي.مكان اعتقال تحت الأرض يتكون المقر من عدد من الزنازين الصغيرة منفصلة بحجم 1متر * 2 متر مع حمام بداخلها لا يدخلها الهواء و لا الشمس. يستخدم للتحقيق المبدئي و تتم فيه عمليات تعذيب بصورة بشعة جدا. من أجل انتزاع اعترافات من المعتقل. انظر إلى طرق التعذيب – السجين عذب بمقر إدارة مكافحة الزندقة و يشرف على هذا المقر حاليا عدد من العسكريين المعروفين بولائهم للعقيد التهامي خالد من امثال صلاح المشري، كذلك يقبع في هذا المقر عبدالحكيم الرويمي مسؤل سجن ابوسليم و الذي اجرى إصلاحات على و ضع السجن استفاد منها السجناء كثيرا إلا انه اتهم بالتهاون في قضية مجموعة القذاذفة الذين حاولوا اغتيال العقيد القذافي و والذين تم اعدامهم في عام 2004. كذلك يقبع في هذا المعتقل احد أقدم سجناء الرأي السيد محمد ابوسدرة و الذي اعتقل في عام 1989 رغم تبرئته امام محكمة خاصة في عام 2005 و لكن بدل ان يفرج عنه عزل عن العالم من جديد في هذا المقر البائس.

2. **سجن الشرطة العسكرية :** يقع في مدينة بنغازي منطقة حي بوهديمه. و يعتبر من أهم السجون و أقواها – احد امراء المعسكر المعروفة العقيد رجب بوزيد سلطان القذافي.

أ – **وصف السجن**

ينقسم السجن إلى ثلاثة قواطع عامة وهي :

قاطع ويسمى قاطع رقم 5 وبه عدد كبير من الزنزانات الانفرادية وعددها 24 ومساحة الزنزانة هي 180سم *90سم.
قاطع و يسمى قاطع رقم 4 وبه 4 غرف كل غرفة تتسع 7 أشخاص ومساحتها 3 متر*2.5 متر، ويضعون فيها يوضع فيها 14 سجيناً. قاطع وبه 7 غرف ، كل غرفة مساحتها 3 متر *2.5 متر. يوجد في السجن ملحق وهو عبارة عن غرف كبيرة خاصة بالضباط والجنود التابعين للقوات المسلحة و كذلك قاطع رقم 2 و قاطع رقم 3 و هما خاصان بالقضايا الجنائية فيما قاطع رقم 1 خاص بقضايا الضباط.

بـــ حمامات ودورات مياه السجن :-
لا يوجد في هذه القواطع جميعها حمام أو دورة مياه واحدة، والحمامات الموجودة ،عددها أربعة وتقع خارج القواطع، ولا يسمح لأي سجين بالذهاب إليها إلا في وقت محدد مما يضطر السجناء إلى التبول في أكواب أو زجاجات حتى يتم إفراغها وقت الذهاب إلى الحمام وهكذا دواليك. وقد بلغ عدد المعتقلين 140 سجيناً مقابل 4 حمامات فقط.

3. سجن عين زارة:-
يقع السجن بمنطقة عين زارة بمدينة طرابلس عندما تدخل منطقة عين زارة من الطريق القادم من منطقة الفرناج تقاطع طريق جامعة ناصر بعد محطة الوقود إلى اليسار ثم إلى اليمين يقابلك السجن.
يتكون السجن من أربعة قواطع منها واحد للاعتقال الجماعي يبلغ عدد المعتقلين في حجراته حوالي 20 معتقلا، في شهر يونيو 1998 افتتح السجن الجديد – ملحقا بالقديم – و حول إلى مكاتب للتحقيق.

قواطع السجن القديم
قاطع رقم 1 : و هو القاطع الجماعي به 12 حجرة منها حجرة مستخدمة كمخزن و أخرى كعيادة في نفس هذا المبنى توجد الإدارة و التي تتكون من حجرة مدير السجن و حجرة لكبير المحققين و حجرتين أخريين للتحقيق
قاطع رقم 2: به ست عشرة حجرة
قاطع رقم 3 : به 28 حجرة في كل حجرة حوالي من ثلاثة إلى أربعة معتقلين – أكثر المعتقلين في هذا القاطع يكون لديهم إفراج.
قاطع رقم 4: يتكون من 10 حجرات ويستخدم للحجز الإنفرادي ولقد تم تحويله إلي مكاتب تحقيق
مساحة الزنزانة في ما عدا القاطع الجماعي 3 * 3 متر مربع تقريبا بداخلها حمام ؛ أما القاطع الجماعي فمساحة الزنزانة فيه حوالي 7 * 7 متر مربع بداخلها حمام.
أما بالنسبة **للقواطع الجديدة – والمعروفة عند المعتقلين بالأحقاف** – فهي خمسة قواطع و يتكون كل قاطع من 24 حجرة .
أما عن دورات المياه.. فهي عبارة عن مرحاض بجواره حنفية للماء ، و في القواطع الحمام مقابل باب الزنزانة مباشرة و ليس فيه باب ساتر؛ و جداره يرتفع لمتر و نصف المتر.. معنى

هذا أن السجين إذا دخل الحمام.. فعلى زملائه في الحجرة أن يجلسوا حياءاً و ألاّ يقتربوا من جدار الحمام و لا من بابه.

الباب الثاني: سجن ابو سليم :-

يعتبر سجن ابوسليم هو السجن الرئيس للمعتقلين السياسيين وسجناء الرأي في ليبيا، وعادة ما ينتهي مصير السجين السياسي إلى هذا المعتقل و قد بلغ ما يزيد عن ألفين معتقل أما في الوقت الحاضر فتقدرها المصادر الرسمية مابين 400- 500.

- الموقع الجغرافي للسجن:-

يقع سجن ابوسليم بمنطقة " ابوسليم " بمدينة طرابلس، في ضاحية المساكن الشعبية لمنطقة ابوسليم ، وقد سمي السجن بهذا الاسم نسبة إلى تلك المنطقة، وهو عبارة عن معسكر للشرطة العسكرية يطلق عليه معسكر 28 سبتمبر، يوجد به مقر إدارة الشرطة والسجون العسكرية، ويشغل مساحة تقدر بحوالى (30 هكتار) محاطة بسور كبير مرتفع بطول (7 أمتار ونصف) وتعلوه أسلاك شائكة، وتتوزع فوق السور أبراج للمراقبة، بين كل برج وآخر مسافة تقدر بـــ(20 مترا) تقريباً.



الصورة رقم (1): عبارة عن صورة تم التقاطها عبر الاقمار الاصطناعية لمدينة طرابلس وهي توضح موقع سجن ابوسليم وسجن عين زارة .

- توصيف السجن:-

تم الانتهاء من بناء سجن ابوسليم عام 1984 مـيلادي ؛ ليحل محل السجن القديم والذي كان يسمى بـ (الحصان الأسود)، حيث تم نقل سجناء السجن القديم – الحصان الأسود– والتي شيدته ايطاليا إبان فترة الإحتلال – إلى سجن ابوسليم إضافة إلى الذين تم اعتقالهم في أحداث مايو 1984 فيما عرف بأحداث باب العزيزية.

وسجن ابوسليم عبارة عن سجنين متماثلين هما السجن المركزي والسجن العسكري ؛ وكان السجن العسكري مخصصاً في الأصل للعسكريين فقط.. ولكن مع زيادة أعداد السجناء والمعتقلين فقد أصبح يستخدم لسجناء الرأي والسجناء السياسيين.

السجنان مفصولان عن بعضها البعض ولكن يجمعهما سور له مدخلان أحدهما لا يستعمل، وقد أقيم هذا السور بعد عملية الهروب التي تمت في منتصف التسعينيات فيما عرف بأحداث اجدابيا وهذا السور عبارة عن حوائط إسمنتية بارتفاع (6 أمتار) تقريباً؛ يوجد في أعلى كل ركن من أركانه برج للحراسة كما توجد أبراج للحراسة أخرى تطل على ساحات السجن.



الصورة رقم (2)

عبارة عن صورة تم التقاطها عبر الاقمار الاصطناعية توضح التفاصيل العامة لسجن ابوسليم المركزي والعسكري.

يحيط بكل سجن من هذين السجنين(العسكري والمركزي) سور بارتفاع (7 أمتار) تعلوه أسلاك شائكة وتنتشر عليه أبراج للمراقبة وممرات علوية تستخدم أيضاً لمراقبة المساجين عند إخراجهم للتعرض للشمس.

مساحة السجن الواحد تبلغ (11200متر مربع)، مُقام عليها مبنى مقسم إلى ثمانية أجزاء ويسمى كل جزء من هذه الأجزاء بـ " عنبر" أو " قاطع"، وهذه المباني موزعة إلى صفين متقابلين كل صف به أربعة قواطع، كل قاطع مقابل للآخر؛ الترتيب الفردي على اليمين

والترتيب الزوجي على الشمال ؛ فعندما تدخل إلى الممر الرئيس تجد على اليمين القاطع رقم 1 ويقابله على اليسار القاطع 2 وبعد ذلك قاطع 3 و 4 ثم قاطع5 و 6 وبعد ذلك 7 و 8 التي هي عبارة عن مجموعة شيلات " زنزانات " (لا تسع إلا شخصاً واحداً وتتسع لفراش واحد) ولا يبقى فيها من المكان إلا شيء قليل. بعد قاطع1 وقاطع2 المتقابلين يوجد باب يفصل هذين القاطعين عن بقية القواطع.

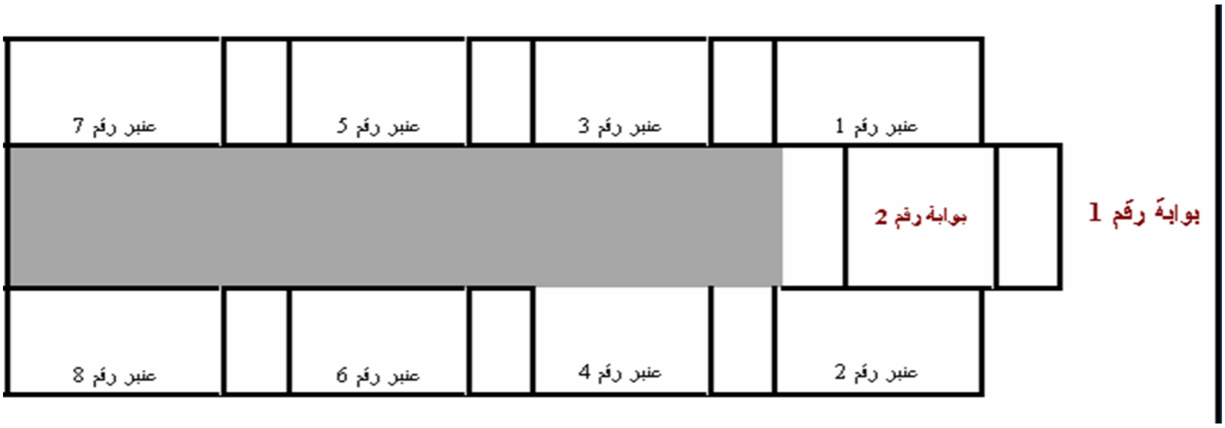


الصورة رقم (3)

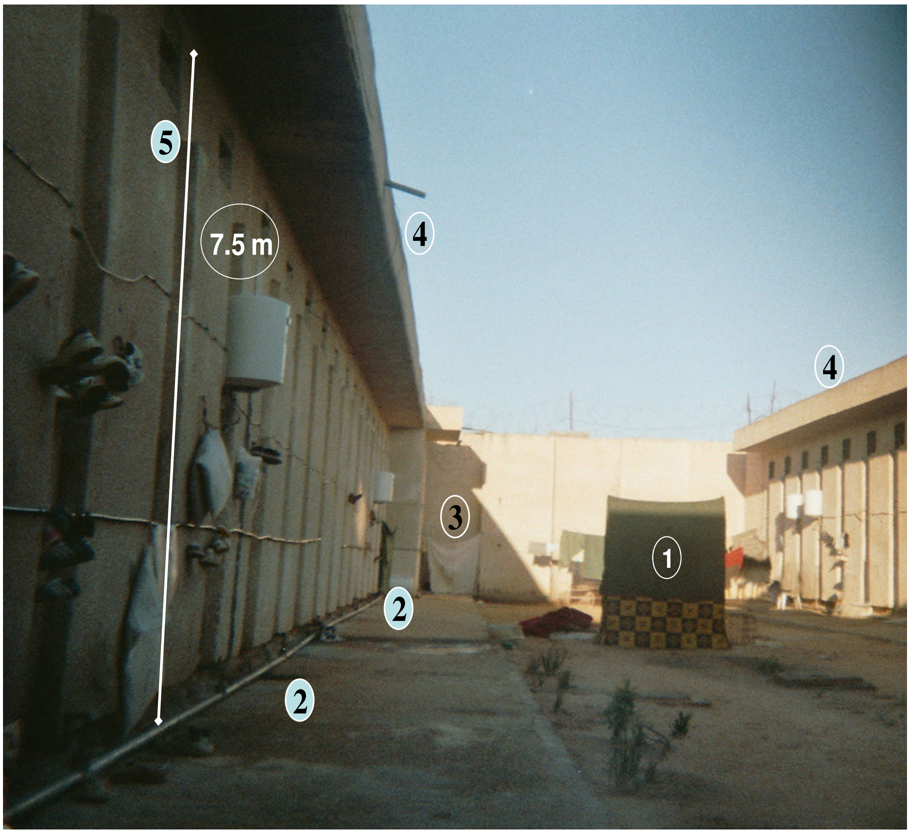
عبارة عن صورة تم التقاطها عبر الاقمار الاصطناعية توضح التفاصيل العامة لسجن ابوسليم المركزي والعسكري.

- طريقة الترقيم القواطع تختلف من وقت لأخر ، فقد يرقم بالتسلسل الجهوي (القاطع رقم 1 ثم يليه رقم 2، 3 ، 4)المواكبة له في نفس الجهة أو يرقم بالتسلسل التقابلي (أي قاطع رقم 1 ويقابله القاطع رقم 2 و هكذا و هذا التقيم الخير المعمول به حاليا)-

وكل قاطعين من هذه القواطع يفصل بينهما ساحة تعرف بين السجناء باسم" اللاريا"–من الإيطالية بمعنى التهوية يبلغ طولها (45 مترا تقريباً) وعرضها من (6 إلى 8 أمتار تقريبا ً). ويوجد بين القاطعين الأول والثالث ساحة، وبين الثالث والخامس أيضا، وكذا الأمر بين القاطعين الخامس والسابع، وفي الجهة المقابلة أيضاً يوجد بين القاطعين
الثاني والرابع ساحة، وبين الرابع والسادس كذلك، وبين السادس والثامن كذلك. (كما هو موضح في الشكل رقم (1)).



شكل رقم (1) : تخطيط يبين بشكل عام عدد القواطع " العنابر" وطرق توزيعها



الصورة رقم (4) تبين الساحة الفاصلة بين قاطعين وتعرف بـــــ"اللاريا"

- الصورة (4)
تبين الساحة الفاصلة بين قاطعين وتعرف بــــــ"اللاريا". تصف هذه الصورة الباحة أو كما يسميها السجناء (اللاريا) التي يخرج إليها السجناء مرة واحدة في الأسبوع ولمدة ساعتين فقط. في نفس هذا الباحة حدثت مذبحة أبوسليم حيث طلب حراس السجن من السجناء الخروج إلى (اللاريا) بعد انتهاء عملية التفاوض فقام الحراس بفتح النار على السجناء المتواجدين في (اللاريا).

يذكر أحد السجناء السابقين " أ.ك " أنهم كانوا يجدون بعض من شعر وأسنان الذين قضوا نحبهم في هذه المذبحة و كذلك أثر الرصاص على جدران هذه الباحة مما كان له أثر في زرع الخوف في قلوب الكثير من السجناء الذين أصبحت لا تفارقهم ذكرى هذه المذبحة البشعة.

1- دورة المياه التي يستخدمها السجناء أثناء فترة تواجدهم في الباحة ويستخدمها أيضا السجناء أصحاب أمراض المسالك والكلى وغيرها وهي في الحقيقة لا يمكن تسميتها بدورة مياه وإنما هي حفرة بعمق متر تقريبا أحيطت بغطاء صنعها السجناء سترا لأنفسهم أثناء قضاء الحاجة وذلك لأن السجناء يتم منعهم من الرجوع إلى زنزاناتهم لقضاء الحاجة في دورات المياه المخصصة لذلك.

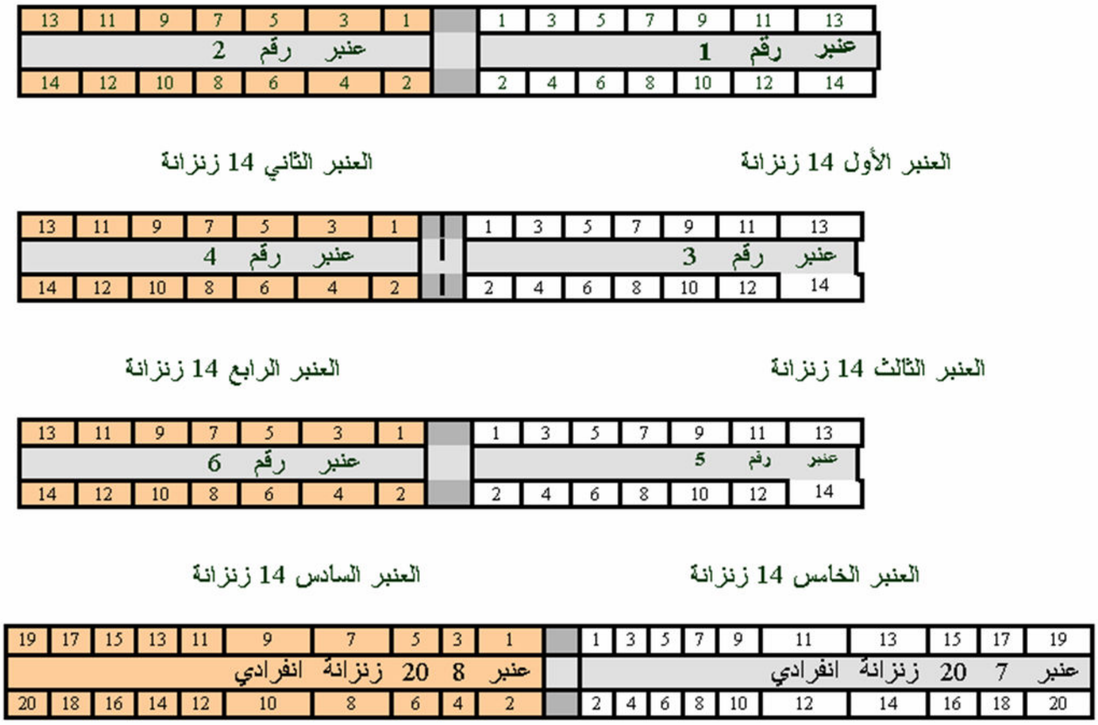
2- مياه الصرف الصحي التي يقوم حراس السجن بصرفها في الباحة (اللاريا) عمدا لتؤذي السجناء بروائحها الكريهة ، ويُحجم الكثير من السجناء عن الخروج إلى هذه الباحة وذلك لأن حراس السجن يقوموا بفتح مياه الصرف الصحي كريهة الرائحة على هذه الباحة بعد أن يتم

خروج السجناء إليها إمعاناً منهم في إيذاء السجناء بهذه الروائح مما يضطر السجناء إلى البقاء في زنزاناتهم محتملين لضيق الزنزانة على الروائح الكريهة والمناظر القذرة التي سيجدونها أمامهم في الباحة.
العجيب أن هذه المياه تنبت بعض الأعشاب الصغيرة فيلجأ السجناء في بعض الأحيان لأكلها حفاظا على أنفسهم كي يبقوا على قيد الحياة إذا ما تم منعهم من الطعام المقدم إليهم أو إذا ما تأخر هذا الطعام.
3 – المكان المخصص الذي يستعمله السجناء لقراءة القرآن الكريم (خلوة) وهو في الحقيقة عبارة عن لحاف بسيط وضعه السجناء في زاوية من البناء كي يكون قارئ القرآن والذاكر لله تعالى في معزلٍ عن كل ما حوله و يزداد تركيزه بقطع شواغل النظر.
4 – فوق هذه (اللاريا) يقف عدد من حراس السجن الذين يراقبون كل تصرفات السجناء مراقبة شديدة ودقيقة.
5 – تبين الصورة ارتفاع الزنزانة الذي يصل إلى (7.5 متر) تقريبا.

القاطع:
القاطع عبارة عن مبنى يصل ارتفاعه إلى (7.5 متر) تقريبا ومساحته تبلغ حوالي (570 متر مربع). أما طول القاطع فيصل إلى (45 مترا) تقريباً. لكل قاطع باب حديدي ضخم بارتفاع (7.5 مترا) وبعرض (متر ونصف). يتصل بممر طويل يؤدي إلى إدارة السجن. (انظر الصورة رقم ()) .
عدد الغرف في كل قاطع14 غرفة متقابلة مساحة كل غرفة(6 متر X 6 متر) و داخل كل غرفة توجد نافذة كبيرة مستطيلة الشكل على طول الغرفة (6 متر * 40 سم) حيث تطل هذه النافذة على الممر.و في بعض الغرف توجد هناك أسرة حديدية موجودة في قاطع رقم (1) و قاطع رقم (2)، أما بقية القواطع فنظام النوم هو افتراش الأرض.
ويوجد نوعان من هذه القواطع كما يلي:

1. القواطع الجماعية :
وهى ستة قواطع في السجن الواحد تستخدم كسجن جماعي، يبلغ عدد الزنازين في كل قاطع أربع عشرة زنزانة متقابلة، وموزعة سبع على اليمين مقابل سبع على اليسار، ويفصل بينها ممر بعرض (1,5متر) وطول (45 متر).

2. القواطع الفردية :
في كل سجن يوجد إثنان من القواطع يستخدمان كسجن انفرادي.عدد الزنازين في كل قاطع يبلغ عشرين زنزانة متقابلة موزعة عشرة على اليمين مقابل عشرة على اليسار ويفصل بينها ممر بعرض (1,5متر) وبطول (45 متر).



شكل رقم (2) تخطيط يبين بشكل تفصيلي طريقة توزيع العنابر وعدد الزنازين في كل عنبر

3.الزنزانة الجماعية :

تقدر مساحة الزنزانة الواحدة بـــ (36 متر مربع (6 x 6))، وارتفاع الجدار فيها يبلغ (7.5 مترا) تقريبا، ولها باب حديدي بطول (2 متر) وعرض (متر ونصف)، ويوجد في منتصف الباب كوة أو كما يسميها السجناء (كونته) يتم إدخال الطعام عن طريقها، كما تستخدم أيضاً لمراقبة المساجين من قِبل الحراس. (انظر الصورة رقم (5))



الصورة رقم (**5**) :

يظهر من خلال هذه الصورة قاطع به سبع زنزانات على اليمين وسبع على اليسار (**1**) وفي المقابل يظهر باب القاطع الرئيسي (**2**) الذي كان يخرج منه السجناء إلى باحة السجن ، ويظهر أيضا باب إحدى الزنزانات (**3**) و في منتصفة كوة أو كما يسميها السجناء (كونته) (**4**) يتم إدخال الطعام عن طريق هذه الكوة و لم يعد الحراس يفتحون الأبواب أثناء تقديم الطعام للسجناء وذلك خوفا من أي عملية هروب أو تمرد قد يقوم بها هؤلاء السجناء أصحاب الأجسام النحيلة والهزيلة على حراس السجن. كما يظهر أيضا ظل الفتحة الصغيرة التي تدخل الهواء والضوء إلىالقاطع(**5**) .

يوجد لكل حجرة نافذة للتهوية في أعلى الحائط لا تتعدى مساحتها (40 x 40 سنتيمتر) تقريباً. وعلى الجدار المقابل توجد نافذة أخرى في أعلى الحائط طولها (مترين) تقريباً تطل على ممر القاطع. (انظر الصورة رقم (6)) ويوجد بكل زنزانة حمام مساحته (2 x 2 م). انظر الصورة رقم (7)



الصورة رقم (6) توضح فتحة التهوية التي يدخل منها الهواء والضوء ، وكما يظهر فإن هذه الفتحة ضُيقت بشكل كبير بعد عملية الهرب التي قام بها بعض السجناء من خلال هذه الفتحة فعمدت إدارة السجن إلى تضييق الفتحة بالاسمنت (1) كي لا يتسنى لأحد تكرار عملية الهروب وقد كان لتضييق فتحة التهوية أثرا نفسيا وجسديا سلبيا على كثير من السجناء الذين كانت تسلي خاطرهم هذه الفتحة المتجهة صوب السماء .

4.الزنزانة الفردية :

مساحة الزنزانة الفردية (4 أمتار مربع) وارتفاعها (7.5 مترا) ولها باب حديدي بطول (مترين) وعرض (متر ونصف) وفي أعلى الباب شباك بطول (مترين) فيه فتحة للمراقبة.

– مواصفات الزنزانة خلال فترة وقوع المذبحة

- درجة الرطوبة عالية جداً حيث تظهر معالمها واضحة على الجدران و البلاط.
- كثرة الحشرات و انتشارها كالنمل الأحمر و الصراصير و البق و البعوض و حتى الفئران الكبيرة.

- لا يسمح برمي القمامات و الفضلات، و إنما ترمى داخل فتحة المرحاض..
- الأسِرةُ عبارة عن قطع حديد قديمة لا تصلح بوصفها حطاماً.
- الأغطية و البطاطين مملوءة بالحشرات الرقيقة مثل البق و تفوح منها رائحة العفونة و تمتلئ بالغبار و الأتربة و التي كانت سبباً في إصابة الكثير من الشباب بمرض (الآزمة) الربو و الذي أودى بحياة البعض و من هؤلاء على سبيل الذكر لا الحصر (بوحليقة دبدح الزوي– اسامة الحامي – صلاح مكراز – محمد بوهدمة وهؤلاء أول من توفى).
- الإنارة مقطوعة في الغالب، و المصباح الكهربائي الذي يعطب لا يتم استبداله.
- في فصل الصيف يزداد الأمر سوءًا، فالجو مختنق دائماً حيث تختلط حرارة الجو بأنفاس السجناء و تكثر الأمراض الجلدية مثل الحكة و الالتهابات الفطرية. فمن ضحايا هذه الأمراض على سبيل الذكر (عمر مصطفى اشنابو) الذي كان طريح الفراش بسبب ما أصيب به من أمراض جلدية أقعدته عن الحركة لفترة خمس سنوات.
- انقطاع المياه بصفة مستمرة مما يؤدي إلى عفونة المرحاض الذي يملأ الغرفة برائحة كريهة تقبض الأنفاس.



الصورة رقم (7)

تظهر هذه الصورة الحالة المهترئة لدورات المياه داخل الزنزانات حيث لا تتوفر فيها أدنى شروط النظافة والصحة، فالمرحاض المخصص لقضاء الحاجة معطوب ومكسور ومتصدع وبه ترسبات تفرز روائح كريهة تؤذي السجناء، والمنظر العام لدورة المياه مقزز جدا لا يتصور أحد أن أي إنسان يمكن له أن يستعمل هكذا أماكن ليقضي فيها حاجته، مع العلم أن الماء في دورات المياه ليس متوفرا دائما فقد يقطع الماء عن السجناء لمدة شهر كامل.



الصورة رقم (8)

تظهر في هذه الصورة الحالة السيئة لجدران الزنزانة والرطوبة التي تظهر على جوانب الجدار(*).



الصورة رقم(9)

نظرا لضيق الزنزانة و كما يظهر من هذه الصورة فإن السجناء يقوموا بتجفيف ملابسهم وتعليقها عاليا قريبا من سقف الزنزانة (1) و ذلك بالتسلق على الجدار الفاصل بين دورة المياه ومكان الاستحمام (2) وهكذا دواليك تتم هذه العملية كلما أراد أحدهم غسل ثيابه وتجفيفها.



الصورة رقم (10)

تظهر هذه الصورة والتي تم التقاطها في أحد قواطع سجن أبوسليم حالة الظلام الدامس التي يكون عليها السجن في بعض الأحيان والذي تنعكس أثاره سلبا على السجناء الذين يصاب بعضهم بالأمراض النفسية نتيجة البقاء مدة تصل إلى عدة سنوات بمفرده ودون أن يرى أي بصيص من نور.

- الإدارة العامة للسجن:-

تقع الإدارة العامة مقابل المدخل الرئيس و هي عبارة عن مبنى من طابقين به مكاتب للتحقيق و زنزانات انفرادية وسرداب تحت الأرض ، وتتألف من أربعة مكاتب إضافة إلى عيادة، و تحت هذا المبنى توجد زنزانات إنفرادية. و يعلو الإدارة حرس للمراقبة، و بعد تجاوز الإدارة بحوالي 4 أمتار تجد ممراً طويلاً على اليسار يربط القواطع الثمانية للسجن المركزي جميعها بالإدارة.

- الهيكل الإداري لسجن ابوسليم:-

يعتبر سجن ابوسليم إدارياً تابعاً لجهاز الأمن الداخلي ؛ وهذا ما أكده عدداً مسئولين ليبيين لوفد منظمة العفو الدولية خلال زيارتهم لليبيا في فبراير 2004 استمرت اسبوعين؛ أوضح عمر علي شلبك، الذي كان نائباً عاماً في ذلك الحين بأن سجن ابو سليم يخضع لإشراف جهاز الأمن الداخلي ولا يندرج تحت ولايته القضائية. كما أوضح العميد بلقاسم القرقوم، مدير إدارة السجون أن السجن المذكور لا يندرج تحت ولايته الإدارية أيضا.
تولى مسؤولية رئاسة السجن عدد من الأشخاص منهم عامر المسلاتي – توفي – ، عبدالحكيم الرويمى– معتقل بمقر مكافحة الزنداقة– . تبقى تبعية السجن للجهات الأمنية و

اللجان الأمنية ؛ حيث توكل لها مهام التحقيق و تحديد القضايا ؛ ومن الشخصيات التي لها دور كبير عبدالله السنوسي ، خيري خالد – توفى – التهامي خالد.

أمَّا الحراسات و الأفراد الذين يتعاملون مع السجناء– خلال فترة وقوع المذبحة كان منهم

- خليفة المقطوف
- ثابت الاصيبعي – رئيس توكه – كان يعرف بشدته في التفتيش و التنقيب عن مقتنيات السجناء و اخراجها للساحة وحرقها
- مصطفى الحيران
- المرغني الحيران
- فرج العجيلي
- فرج الزائدي
- محمد الريح
- عطية النائلي
- عبدالقادر التاورغي
- رئيس عرفاء عامر.
- رئيس عرفاء بوعجيلة ويعرف باسم الطياري.
- القرضاوي برتبة جندي.

هذه أسماء بعض القائمين على السجون ، وهنالك بالطبع أسماء لشخصيات أخرى ، ولكن في ظل التعتيم الذي تفرضه السلطات الليبية على المعتقلات بمن فيها ، لا يتسنى الحصول عليها في الوقت الحالي، ولعله سيأتي اليوم الذي تعرف فيه أسماء جميع القائمين على السجون ودورهم فيها.

بعض أعمال القائمين على السجون– خلال فترة وقوع المذبحة– :

- **مراقبة تنفيذ يوم الاستقبال.. حيث يوقف المساجين قبالة حائط ثم ينهالوا عليهم شتما و ضرباً بالعصي والسياط والأسلاك المعدنية وأخمس البنادق الرشاشة لساعات طويلة.**
- **نقل المعتقلين إلى التحقيق والعودة بهم .**
- **نقل المعتقلين من والى السجون الأخرى.**
- **تقديم وجبات الطعام.**
- **المشاركة في عمليات التعذيب أثناء التحقيقات كما سيأتي لاحقا.**

الفصل الثاني

سجناء(ابوسليم) وطرق التعذيب

الباب الأول: سجناء الرأي والسجناء السياسيين في سجن (ابوسليم)

أول دفعة استقبلها سجن (ابوسليم) كانت مجموعة المعتقلين الذين تم القبض عليهم خلال احداث وقعت في شهر مايو من عام 1984 و كذلك تم نقل مجموعة السجناء السياسيين من سجن يسمى السجن المركزي القديم – سجن الحصان الأسود. وقد ذكر لنا أحد السجناء السابقين أن الجدران تم طلائها على عجل بالجير الأبيض حيث عند دخوله الزنزانة أشتم رائحة الجير.

كان عدد سجناء الرأي قبل يوم 2 مارس 1988 ما يقارب 530 سجيناً ؛ تم الإفراج عن 404 سجيناً يوم 3 مارس 1988.. و يوم 8 مارس تم الإفراج عن 28 سجيناً آخر و هي مجموعة أحداث صيف 1986؛ هذا الإفراج عرف ب(أصبح الصبح) وهو العفو العام. لم يشمل هذا العفو (100)سجين حيث بقوا في السجن المدني المركزي و عرف بمجموعة المائة وهم من مجموعة أحداث 1984. و الذين أتهموا بأن لهم علاقة مع المعارضة في الخارج ؛ في نفس الوقت بقي أيضا المتهمون في قضية حزب التحرير و بعض الشخصيات الأخرى من ضمن هذه الشخصيات أقدم سجين سياسي (السيد احمد الزبير السنوسي). أمضى في السجن ما يناهز ثلاثين عاماً إلى أن أفرج عنه عام –2002 ؛ و قد أجاب أحدهم عندما سئل عن المدة التي قضاها قال " تسع وعشرون سنة وأربعة أشهر" ، ولم تنعم البلاد بهدوء سوى بضعة أشهر حيث لم ينته عام 1988 حتى عادت حملات الاعتقال من جديد و مع ديسمبر من تلك السنة شنت الأجهزة الأمنية حملات اعتقال واسعة شملت معظم أرجاء البلاد و استمرت هذه الاعتقالات حتى نهاية شهر مارس 1989م. حيث تم القبض على عدد كبير ممن لديهم توجه إسلامي ؛ و لكن في نفس الوقت كانت عشوائية لدرجة كبيرة جدا.. و من الأمور التي حدثت أنه تم اعتقال عددا كبيرا من رواد المساجد من الشباب.

نقل جميع من تم القبض عليه إلي سجن(ابوسليم)حيث بدأت التحقيقات و مع انتهائها تم تقسيم السجن إلي ثلاثة مجموعات أو فئات كل فئة عرفت بمجموعة أ – أو مجموعة ب أو مجموعة –ج

فئة أ:

هذه الفئة تم عزلهم بصورة تامة و لم ترد عنهم أية أخبار سوى ما تسرب عن أنباء انتشار الأمراض المعدية بينهم و ذكر منها بالتحديد مرض السل[3]

فئة ب:

[3] - تقرير التضامن عن تردي الأوضاع الصحية في سجون النظام الليبي -22 مارس 2000

عوملت هذه الفئة مثل فئة (أ) باستثناء بعض منهم حيث سمح لهم بالزيارة ؛ هاتان الفئتان وضعتا في القواطع 3-4-5-6 من السجن المركزي.

فئة ج:

تعرضت هذه الفئة لحصار أقل من الفئات الأخرى حيث سمح لهم بالزيارة مرة كل ثلاثة أشهر؛ و كان ذلك بعد اعتصام أهاليهم أمام مبنى إدارة هيئة الأمن الداخلي و أمام سجن أبو سليم. العديد من هؤلاء لم يتم التحقيق معهم سوى نصف أو ساعة و بقوا في السجن طوال هذه المدة في انتظار أن يفرج عنهم.

ما بين عام 90 –94. تم اعتقال عددا آخرا خلال أحداث بني وليد و التي عرفت بأحداث أكتوبر 93 – أثر محاولة انقلاب مزعومة قام بها عدد من ضباط في القوات المسلحة تم إعدام بعضهم و كذلك أحداث إجدابيا و التي عرفت بموضوع اختفاء السلاح.

مع شهر مايو 1995 تم الإفراج عن 306 سجينا من فئة (ج) ولكن في نفس الشهر – زعم اكتشاف مجموعات مسلحة عرفت ما بعد بالجماعة الإسلامية المقاتلة و حركة الشهداء و غيرها من المجموعات المُقاتلة – شنت علي إثرها الأجهزة الأمنية حملات اعتقال علي نطاق واسع و بهذا ارتفع عدد السجناء و اكتظت الزنزانات و تدهورت الأوضاع في السجن أكثر من ذي قبل' ووصل عدد السجناء في الزنزانة الواحدة إلى أضعاف ما كان عليه وعاش المعتقلون فترة عصيبة حرموا من أبسط حقوقهم التي تكفلها لهم مدونة الحدود المدنية للتعامل مع السجين4. و تعرضوا للتعذيب الجسدي و النفسي و لم يقدموا إلى المحاكم و لم توجه إليهم أية تهمه.. و أصبح مصيرهم مجهولا ، و تعاملت معهم إدارة السجن بوحشية و أسلوب العقاب الجماعي' وازدادت المعاملة سوءا بعد حادثة هروب سجناء في شهر نوفمبر 1995. و كان عددهم ثلاثة عشر سجينا قتل احدهم و تم إعادة عشرة من المجموعة واستطاع اثنان الهرب و الخروج من البلاد – انظر إلى تقرير التضامن بخصوص أحداث اجدابيا – وعلى أثر هذه الأحداث قسم السجن كالآتي:

السجن المركزي:-

القاطعان 1 – 2 خُصِصَا للباقين من فئة (ج) والذين أُفرج عنهم فيما بعد ، ما بين عامي 2001 -2002

القاطعان 7 – 8 خصصا في تلك الفترة لمجموعة أكتوبر 1993م- محاولة انقلاب

القواطع 3 – 6 خصصت لسجناء الفئتين ا ، ب

تم نقل من ثبت عنه إنضمامه إلى تنظيم

السجن العسكري

قاطع1 خصص لمجموعة المائة (100) –

هذه المجموعة التي لم يتم الإفراج عنها بالعفو العام الذي صدر في مارس 1988 – والذي عرف باصبح الصبح و تم الإفراج عنها في فيما بعد 2001 –2002 كان منهم السيد أحمد

---

[4] - مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن – اعتمدت ونشرت علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 173/43 المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1988

الزبير السنوسي الذي اعتقل بداية عام 1970م بتهمة الضلوع في محاولة إنقلابية و حكمت عليه محكمة الشعب سنة 1972م بحكم الإعدام. لبث رهن الإعتقال الإنفرادي في سجن الحصان الأسود حتى صيف عام 1984م بعدها نقل إلى سجن أبو سليم و أستمر رهن الإعتقال الإنفرادي حتى عام 1987م حيث تم تغيير حكم الإعدام إلى السجن المؤبد و نقل على أثرها إلى عنبر المحكوم عليهم بالمؤبد في نفس السجن. يعتبر السيد أحمد الزبير السنوسي أقدم سجين سياسي، قبل أن يفرج عنه، حيث أستمر سجنه 31 سنة منها 17 سنة رهن الاعتقال الإنفرادي . و منهم ايضا [5]

- سعد محمد صالح الجازوي، مهندس طيران، اعتقل مايو 1984م، بنغازي
- أحمد حسين برنية، رجل أعمال، اعتقل مايو 1984م، بنغازي
- ونيس علي الشاعري، أستاذ جامعي، اعتقل مايو 1984م، بنغازي
- عمران عمر التربي، طبيب أسنان، اعتقل مايو 1984م، بنغازي
- عبد الله مفتاح امنينه، رجل أعمال، اعتقل مايو 1984م، بنغازي
- حسن استيته ، أستاذ جامعي، اعتقل مايو 1984م، درنة

القواطع 3 – 8 خُصِصَتْ للمعتقلين الذين لم تنته معهم التحقيقات بعد

[5] انظر إلى بيان التضامن الإفراج عن السيد أحمد الزبير السنوسي ضمن عدد من سجناء الرأي- بتاريخ 28 أغسطس 2001

الباب الثاني: طرق ووسائل التعذيب في السجون و المعتقلات الليبية

في إجابة عن سؤال طرحته التضامن في استبيانها عن حالات الإعتقال التعسفي و المعتقلات في ليبيا:
هل تعرضت للتعذيب أو للضرب؟ وماهي طرق التعذيب التي استخدمت ضدك

كانت إجابات العديد من الذين أجابوا على الاستبيان رداً على هذا السؤال بنعم.. ولقد وصفوا صور أنواع التعذيب التي استخدمت ضدهم و هذه الأساليب كانت متمثلة في التالي:

الأساليب المعنوية في التعذيب :

منع الكلام بصوت مسموع ولو لقراءة القرآن.
قطع التيار الكهربائي وخاصة في الليل.
تأخير إدخال الطعام في وقته.
قرع الأبواب عند الدخول لزيادة الرعب والخوف عند السجناء.
استدعاء السجين في ساعة متأخرة من الليل للتحقيق أو للتعذيب.
التهديد بهتك العرض أو القتل ووضع حبل المشنقة في الرقبة أحياناً.
الادعاء باعتراف الغير ضد السجين لإغارة الصدور وزرع الشحناء.
استعمال أسلوب الكذب أثناء التحقيق مع التوبيخ والشتم بالعبارات البذيئة.
منع زيارة الأهل والأقارب لكثير من السجناء.
منع دخول الأدوية والملابس، فضلاً عن مواد التنظيف.
عدم المحاكمة والنظر في القضايا.

الأساليب الحسية:

الضرب الجماعي /
حيث تنشر مجموعة من الجلادين في ممر طوله 45 متراً ويوضع السجين بينهم ثم يضربه الأول بالعصا والثاني باليد والثالث بالسوط والرابع بالحديد والخامس والسادس وهكذا حتى يغمى عليه.
التعليق /
وذلك لمن لا يعترف بسهولة ، وأثناء التعليق يصعق بالكهرباء .
إطفاء لفافات السجاير في أماكن متعددة من الجسم.
التهديد بتعطيل الجهاز التناسلي.
الضرب على الأذنين والوجه بالأرجل.
طريقة (البوكة) أو الدجاجة المحمرة. وتتم بضم الأيدي مع الأرجل ثم يدخلون العصي تحت الركبة ووضع الرأس إلى أسفل وجميع الثقل على اليدين المغلولتين بالحديد. مما يجعل الدم ينزل إلى الرأس وهذه الطريقة لا يتحملها أحد وتؤدي في بعض الحالات إلى الموت.

ولقد شرح لنا سجين سابق كيف تم تعذيبه فقال:

" قُبض علي و نقلت إلى مكتب التحري فيما يسمى بإدارة مكافحة الزندقة – بشارع 7 نوفمبر " مبنى الطاقة سابقا. في الساعة العاشرة و النصف صباحا أخرجونا للتحقيق أنا وصديقي وأخ ثالث كان قد قبض عليه قبلنا بشهرين حيث عذب جسدياً و نفسياً حتى اضطر أن يذكر مجموعة من الأسماء التي تعرف عليها و تحمل اتجاهاً إسلاميا.في البداية أدخلوا هذا الأخ لبعض الوقت ثم أخرجوه و أدخلوا صديقي و أبعدوني بعيدا حتى لا أسمع ما يحدث و بعد حوالي ساعة جاؤا ليدخلوني. و عند الباب وجدت صديقي في حالة يرثى لها و هو يلبس ملابسه التي جرد منها عند التحقيق... بل عند التعذيب ' قالوا لي : إذا لم تتكلم فستتعرض لنفس الشيئ... أخرجوا صاحبي و أدخلوني ' لقد كانت حجرة صغيرة جدا يغمى عليك بمجرد دخولها و كان أثنين من المحققين يحققان معنا...

و بعد سؤالين و من الواضح أنَّه لم تعجبهما إجابتي جُردت من ملابسي من أعلى وكنت ألبس سروالين فطلبوا مني أن أتجرد من واحد ثم ربطا رجْلَيَّ مع يدي (كانت يدايَ في الحديد) ثم أدخلوا عصا غليظة بين يدي ورجلي بطريقة معينه ثم رفعوني بين كرسي و طاولة فأصبحت معلقا (يسمون هذه الطريقة بالفروج أو البوكه) لأنك تصبح كالفروج الذي يشوى!! كانت طريقة صعبة جدا و كان الألم متركزا على يدي و بشدة.. لقد كاد الحديد أن يصل إلى العظم.. فكل وزني مرتكز على الرسغين؛ هذا بدون الضرب ، ثم بدأ الضرب على الوجه، على جهة المؤخرة و الأفخاذ مستخدمين خرطوم الغاز بكل ما يملكون من قوة وأنا أصيح بكل ما أملك من قوة... و لكن لا رحمة تُرتجى.. يضربونني و أنا معلق فترة من الوقت ثم ينزولنني و يضربونني و أنا ملقى على الأرض فترة من الوقت في كل جهة من جسمي حتى على رأسي فترة من الزمن و أنا لا أستطيع أن أتحكم في تلقي الضربات.. ثم يعلقونني مرة أخرى و يضربونني.. و هكذا... ينزلون و يعلقون و يسألون وهم يعذبون.. هل تعرف فلان ؟ كيف لا تعرفه ؟ أنت كاذب ؟ سوف نقتلك.. يا زنديق.. وكلمات أخرى بذيئة لا يليق ذكرها!! ثم طلبوا من السجان أن يعيدني إلي الزنزانة بعد أن هددوني بإعادة الكَرَّة، و أن علي أن أفكر جيدا قبل أن يأتوا بي في المرة القادمة إن كنت أريد النجاة و الحياة... رجعوا بي إلي الزنزانة مغمض العينين مع الظهر تقريبا دخلت و ارتميت على الأرض و أنا في حالة من التعب و الألم و الخوف وبدأت أتقيأ و صاحبي في الحجرة يواسيني و يقول لي اطمئن لن يضربوك مرة أخرى و هو يبكي لبكائي و يتألم لألمي لأنه ذاق أكثر مما ذقته و يعلم شدة التعذيب.

بعد أن هدأت قليلا صلينا مع بعض صلاة الظهر – صليت جالسا فلم أكن أقوى على الوقوف ثم حاولت أن أستريح قليلا فلم أستطع و لم أعرف على أي جهة أنام فجسمي كله مضروب و لا أستطيع أن أجلس و لا أنام..

حقاً لقد تمنيت – و لأول مرة– أن أموت و دعوت الله أن يتوفاني قبل أن يأخذوني لجلسة التحقيق الثانية.. لأنه إذا كانت الجلسة الأولى لم يسألوني فيها إلا سؤالين و فعلوا بي هكذا فكيف بالجلسة الثانية والثالثة... بعد العصر جاءوا مرة أخرى و أخذوني إلي التحقيق مغمض العينين.. أُدخلت إلي حجرة سألني فيها أحدهم هل لك هذه الأشياء؟ قلت نعم فأخذوني إلي حجرة أخرى لأجد فيها أربعة ينتظرون سألني رئيسهم عن شيء وجد ضمن الأشياء التي أخذوها من البيت من أين حصلت عليه قلت من المسجد فبدأ أحدهم يصفعني على وجهي صفعات متكررة حتى فقدت توازني و أصابني الدوار ثم أعاد علي السؤال مرة أخرى فأجبت بنفس الإجابة، ففعلوا بي كما فعلوا في التحقيق الأول – الفروج – " أرفع – نزل" مع الركل والشتم و التهديد حتى قلت لهم أخذته من فلان عندما حصلوا على هذه الإجابة. عادوا بي إلي الزنزانة في حالة من التعب الجسدي و النفسي ثم عادوا ليأخذوني مرة أخرى هذه المرة و ضعوني خلف باب و قالوا لي لا تتحرك و تركوني واقفا فترة طويلة و فتحوا لي شريط كاسيت لأحد خطابات القذافي و هو يتوعد الإسلاميين بحماس (سندق أعناقهم وسنستأصلهم... ألخ) لقد كان غرضهم حرب نفسية و فعلا لقد خفت خوفا شديدا ثم عادوا بي الي الزنزانة في الليل بعد صلاة العشاء "

ويحكي سجين آخر عن مأساته فيقول عندما ذقنا العذاب و الويل في سجن الشرطة العسكرية بمنطقة بوهديمه ببنغازي. جاء قرار النقل إلى سجن أبي سليم بمدينة طرابلس، و ذلك بعد أن قيل لنا "لقد تم الإفراج عنكم و سوف ترجعون إلى أهليكم". فعمت الفرحة قلوبنا، و لكن فوجئ الجميع بقولهم "ستذهبون قبل ذلك إلى مدينة طرابلس لإتمام إجراءات تعبئة النماذج !!؟" .

و استشعر الجميع رائحة الغدر.. و زادت الأمور وضوحاً حينما تم الزج بالشباب في الحافلة مكتوفي الأيدي بأغلال حديدية. سارت بنا الحافلة إلى مدينة طرابلس، حيث استغرقت الرحلة قرابة 15 ساعة، لم نذق خلالها طعاماً و لا شراباً و لا نوماً

ثم يسترسل فيحكي عن الاستقبال الكبير في سجن ابوسليم

" عند وصولنا إلى قلعة السجن، استقبلنا فريق من الحرس و الجنود و في مقدمتهم مسئول السجن، حيث أوقفونا صفاً واحداً إلى جانب الحائط ثم انهالوا علينا ضرباً بالحديد و العصي و السياط، فضلاً عن قاموس الكلمات البذيئة الخاصة بهم .
استمر التعذيب على هذا الحال حتى أثخنتنا الجراح، و عجزت أقدامنا عن القيام فضلاً عن المسير. ثم تم الزج بنا في قاطع واحد بدءاً من حجرة رقم 2 إلى حجرة رقم 8، و قد كانت هذه الحجرات خالية تماماً من كل شئ إلا من الدماء و الحشرات الصغيرة التي منعتنا من النوم، و فعلاً نمنا على الأرض و بدون غطاء .
و في صباح اليوم التالي تم إخراجنا لتعبئة النماذج و الوثائق مع الضرب و الجلد و الشتم و السباب، ثم وزعوا على كل واحد منا بطانية.. و بعد أسبوع أحضروا لنا حقائبنا التي كانت غوثاً لنا في هذا السجن الرهيب. ثم أمرونا أن نحلق شعر رؤوسنا و لحانا، فكانت كل مجموعة تحلق للأخرى.. و أثناء ذلك ينهالوا علينا بالضرب حتى تدمى رؤوسنا و وجوهنا. ثم قاموا بأخذ صور لنا و أتبعوها بالتعذيب.
بعد ذلك بأيام ؛ قاموا بإعادة التحقيق معنا ، و ذلك أمام خمسة من المحققين أو بالأحرى المعذبين ؛ و الواحد منا مُنَكَسُ الرأس.. و إذا ما رفع رأسه فالويل له ؛ و مع كل سؤال ضرب بالسياط و العصي ؛ وقد تم هذا النوع من التحقيق مع كل الشباب الذين قدموا من مدينة بنغازي."

الفصل الثالث

مذبحة (ابوسليم)

الباب الأول: التطورات التى أدت الى مذبحة (ابوسليم)

في أعقاب أحداث مدينة اجدابيا في يونيو 1994/6/10م. و التي عُرفت بحادثة اختفاء السلاح. حيث قام النظام بترويج إشاعات يدعي فيها سرقة سلاح من معسكر (الحنية) باجدابيا، مما استدعى إرسال قوات عديدة وهي : القوات المسلحة، الشرطة المدنية، الأمن الداخلي، قوات الصاعقة، السلاح الجوي، قوات الردع الخاصة بحراسة القذافي وفصائل من كتائب الأمن العسكري .وتم القبض على أكثر من (50) شخصاً تم نقلهم إلى سجن الشرطة العسكرية بنغازي حيث تعرض المعتقلون الى التعذيب النفسي والمادي.. وبعد التحقيق معهم تم نقلهم الى سجن (أبو سليم) حيث تعرضوا للمزيد من التعذيب والإهانة والمعاملة القاسية.. في أعقاب ذلك فكرت مجموعة من السجناء، الذين تم اعتقالهم ضمن أحداث الإعتقالات في

مدينة اجدابيا، بالفرار من سجن(ابوسليم) ؛ وكان من أهم الأسباب والدواعي للتفكير في الهروب هي:
اليأس من الخروج بتاتاً، خاصة حينما كرر العقيد معمر القذافي في خطاباته للشعب الليبي و التي كان يسمعها المعتقلين في معتقلاتهم يحذر الأهالي قائلاً :
يجب أن تنسوا أبناءكم المسجونين، لأنهم مصابون بأمراض معدية.. ؟ مصابون بالايدز؟؟؟.
–
" يجب طرح الموضوع (المعتقلين من ذوي التَوجه الديني) على المؤتمرات الشعبية و استصدار قانون ضد الزندقة، بحيث تعتبر هذه الحركات زندقة مهددة للإسلام، و مضادة للأمة العربية، و من يعتنقها يجب أن يستباح دمَه. و على كل عائلة ليبية أن تفهم إذا قالزا لها : ابنك خش– انظم – في هذه الحركة، أدين فيها مثل ما يقولوا لها فيه سرطان أو انهيار المناعة الإيدز –السيدا– خلاص انتهى.. لا يمكن تشفع فيه شفاعة الشَافعين، زنديق و لا بد من سحقه" [6]
القذافي : 7 اكتوبر 1990

- الظلم المستمر بأنواعه المادية والمعنوية والذي تنوء بحمله الجبال .
- استمرار عمليات القبض التعسفي وعدم إطلاق سراح المساجين .
- العزل عن العالم الخارجى
- التحقيق غير العادل .
- عدم العرض على المحاكم
- معاملة السجناء باعتبارهم مجرمين!! ولا تختلف هذه المعاملة من شخص لآخر .

الاعتبار بمن دخلوا قبلهم ولم يخرجوا

ففي فجر يوم السبت الموافق 1995/11/25م حوالي الرابعة صباحاً ؛ تمكن(13) سجيناً من الهروب من سجن(ابوسليم)[7] في عملية اعتبرها النظام تحدياً لإمكاناته وقدراته الأمنية. بعد ذياع خبر الهروب من السجن ؛ انتشرت قوات الأمن الداخلي و الخارجي و قوات النجدة و الردع و الخدمة الوطنية و الشرطة المركزية. حيث قامت جميعها بمحاصرة مدينة طرابلس، و شددت حصارها على منطقة حي بوسليم، و قامت بتفتيش المنازل و البيوت، و استعانوا بالكلاب المدربة فأفزعوا الناس و قذفوا الرعب في قلوبهم. و أثناء التفتيش كانت الشوارع و المفترقات مليئة بالجند، لا يتركون غادٍ و لا رائحا إلا بعد التحقق من هويته، و خلال هذه الحملة قاموا بتفتيش الفنادق و المطاعم و المناطق القديمة و الساحات أملاً منهم في العثور على المساجين، لأنهم يعلمون أن كل الهاربين ليسوا من مدينة طرابلس، و توسع البحث في كافة المناطق الأخرى و بالأخص مناطق اقامة الهاربين من السجن، و هذه المدن هي اجدابيا و بنغازي و البيضاء و درنة.
استطاع اثنان من الفارين أن يصلا إلى أهل أحدهما في منطقة اجدابيا (800 كم) شرق العاصمة طرابلس، حيث كان والد أحد الفارين شيخ قبيلة من قبائل زويَّه المتمركزة في اجدابيا.. وبعد الاتصالات مع الجهات المعنية ؛ تم الاتفاق على تسليم الهاربين مع إعطائهم

---

[6] إنتهاكات حقوق وحريات الإنسان الليبي في ظل نظام القذافي (سبتمبر **1969** – ديسمبر **1998** – اصدارات الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا

6

الضمانات على أنه لن يمسهم سوء ولن يتم التعرض إلى أحد ممّن ساعدهم خلال عملية هروبهم حتى وصولهم إلى إجدابيا.
استطاع اثنان آخران من الشباب الهروب خارج البلد و تقديم اللجوء إلى إحدى الدول.
تم القبض على باقي الشباب داخل طرابلس و إيداعهم السجن العسكري و من ثَمَّ أذاقوهم الويلات ؛ حتى أصبحوا شبه أجساد.
وكانت النتيجة أنه تم القبض على كل من:

الرقم	**الاسم**	**المواليد**	**المنطقة**
.1	عبد الجليل السعيطي	1967	البيضاء
.2	وليد اسويسي	----	درنة
.3	فهيم الجدايمي	1974	درنة
.4	يوسف زايد	1966	درنة
.5	عبد السلام الشاعري	1963	درنة
.6	محمد بوشمو	1968	اجدابيا
.7	محمد الرجيلي	1972	اجدابيا
.8	عبدالمنعم الضراطية	1972	اجدابيا
.9	عبدالله خميس	1974	بنغازي

الذين قتلوا بعد خروجهم من السجن أثناء صدامهم المسلح مع حرس السجن :

الرقم	الاسم	المواليد	المنطقة

[7] انظر إلى تقرير التضامن - حصار اجدابيا عام 1994 - الجزء الأول و الجزء الثاني- رواية شاهد عيان

1.	أنور عبد الحميد الجامعي	1966	درنة
2.	سالم محمد الشراني	1970	البيضاء

أما الإثنان اللذان كُتِبَتْ لهما النجاة والهروب خارج البلد :

الرقم	الاسم	المواليد	المنطقة
1.	سلامة علي ميلاد العكوكي المغربي	1965	اجدابيا
2.	محمود محمد حسن الكصك الفاخري	1972	اجدابيا

و كردة فعل على عملية الهروب هذه.. قامت إدراة السجن بعدة اجراءات كان الغرض منها إظهار سيطرتها على الأوضاع داخل السجن والانتقام من المساجين كعقاب جماعي على حادثة الهروب.. بالإضافة إلى تخويف المساجين و ذلك لعدم التفكير في الهروب مرة أخرى.
وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها إدارة السجن الآتي:
إلغاء كافة الزيارات والتي كان مسموحاً بها للمجموعة (ج) و لمجموعة الـــ (100) فقط..مع حرمان المساجين من أية وسيلة للاتصال بالعالم الخارجي كالمراسلة البريدية أو الاتصال الهاتفي ؛ فتم عزل المساجين عزلة تامة عن العالم الخارجي.
تجريد السجناء من جميع الأشياء التي كانت مسموحه للمجموعة (ج) و ما كان بحوزتهم و تحصلوا عليه مثل الكتب وأجهزة التلفاز والمسموعة و الملابس الخاصة وفرش وبطاطين وغيرها.. ولم يتركوا لهم إلا الملابس الداخلية ؛ عدا القاطعالأول الذي حدثت به عملية الهروب حيث جُردوا حتى من ملابسهم الداخلية و تعرضوا للإهانة والتعذيب بمختلف أصنافهما .
وبعد عملية السحب هذه ؛ أمس السجين لا يملك إلا بدلة السجن!! فقد أخذوا كل الملابس ووضعوها في إحدى الساحات وأحرقوها.. و وضعوا الأجهزة في غرفة ثُمَّ قالوا إنها أمانات!!

عبث بها آمر السجن المدعو (عامر المسلاتي) بالإضافة إلى سحب الأسْرَّة الحديدية .. فأصبح المساجين منذ ذلك الوقت ينامون على الأرض دُونما فرش تقيهم البرد!! بل إن بعض الزنزانات كان نَصيبها بطانيتين فقط لكل زنزانة. كما قاموا بتعذيب السجناء وضربهم لمدة شهر بمعدل مرتين يومياً.

وكان من أشد الحرس حِرصاً على إلحاق الأذى بالسجناء هم:

- خليفة المقطوف
- ثابت الاصيبعي
- مصطفى الحيران
- المرغني الحيران
- فرج العجيلي
- عبدالقادر التاورغي.

تم إغلاق نوافذ الزنزانات بخرسانة مسلحة ثُمَّ تركوا مساحة لا تتعدى في أحسن الأحوال ثلاثة أصابع فقط للتهوية.. أُنظر الصورة (7).ثُمَّ أمعنوا في التعذيب والانتقام!! فقد قامت إدارة السجن بغلق نوافذ كل زنزانات السجن العسكري والمركزي رغم إن حادثة الهروب كانت قد وقعت في زنزانه من زنازين السجن المركزي!! مما أدى لسوء التهوية وارتفاع نسبة الرطوبة في الزنازين أنظر الصورة (8).

ومن الخطوات التي اتخذتها إدارة السجن بعد هروب السجناء؛ الرداءة المتعمدة في التغذية التي كانت تُقدم للسجناء و التي لا يوجد فيها أي مادة غذائية تُقيم الصلب. فلقد صاحب هذا الوضع حالة من التجويع رهيبة ؛ أصيب خلالها كثير من السجناء بأمراض عدة.. منها مرض الدرن الرئوي ؛ ومات عدد منهم نتيجة إهمال علاجهم من قبل مسئول عيادة السجن (الحارس عبدالله) والذي كان يعامل السجناء بكل احتقار ومهانة وحسب هواه!! فلقد كان يرفض إخراج البعض للعلاج ؛ كالسجين(سليمان المغربي) الذي مات إهمالا، أو قد يُخرج البعض إلى المستشفى ثم يعيدهم قبل إتمام علاجهم!! وبالتالي يتسبب في موت السجين ؛ تماماً كما حدث مع السجين (عبدالعزيز الترهوني) حيث ركله الحرس (عبدالقادر التاورغي) في بطنه ؛ نتج عنها تمزيق أمعائه.. نقل على إثرها إلى المستشفى ثم رجع به المدعو (عبدالله) فجأة من المستشفى!! مما أدى إلى وفاته لاحقاً متأثراً بإصابته

وكنتيجة مباشرة لسوء التغذية وردائة التهوية والازدحام الرهيب في الزنازين... كل هذه الظروف أدت إلى انتشار الأوبئة والأمراض المعدية بين السجناء ؛ مثل انتشار مرض السل الرئوي والربو والقرحة و الأمراض الجلدية المعدية ، بالإضافة إلى البواسير و غيرها من الأمراض !! .

غير أن انتشار مرض السل الرئوي في أوساط المساجين ؛ كان من اشد الأمراض فتكاً بالمساجين.. حيث تحول إعتقالهم القسري – الذي لا تلتزم فيه السلطات القائمة على المعتقلات بأدنى حد من مقتضيات حقوق الإنسان– تحول إلى الحكم عليهم بالموت البطيء!! حيث أكد لجمعية التضامن سجين رأي سابق " أ. ت" "إن مرض السل الرئوي كان متفشياً بشكل واضح

في معتقل" أبو سليم " مع عدم توفر العلاج أو الرعاية الطبية مما أدى إلي وفاة عدد كبير من المعتقلين ".
ووصل عدد المصابين بمرض السل الرئوي في حينها إلى (180) حالة ؛ توفى منهم (25) سجينا.
وكان من بين ضحايا هذا المرض:
عبد الحميد الفزاني مواليد 1971م من مدينة البيضاء.. أعتقل في صيف عام 1995.. وأثناء اعتقاله في سجن " ابوسليم " شعر بآلام قوية في الصدر.. وكان يرشح بالعرق الكثير، ثُمَّ نقل من سجن " أبو سليم " إلى سجن " الجْدَيْدَّة " من أجل الإفراج عنه ؛ إذ كان مرشحاً لذلك مع مجموعة أخرى بلغ عددهم (115) معتقلا .. وهناك في سجن " الجْدَيْدَّة " زادت حدة المرض .. الأمر الذي دعا رفقائه في الزنزانة إلى الصراخ على الحراس – وهو أمر ممنوع داخل المعتقل حيث يتعرض فاعله إلى عقوبات قاسية – وبعد عدة محاولات مع الحراس ؛ نُقل إلى المستشفى .. لكنه لم يتلق أي علاج لأن حالته تستدعي أن يمكث في المستشفى – وهذا أمر ممنوع على المعتقلين – أُعيد على إثرها إلى المعتقل في نفس اليوم دون أن يتلقى أي علاج يُذكر!! بعد ساعات من رجوعه طلب من أحد زملائه في الزنزانة أن يساعده في الدخول الى الحمام لأنه لا يستطيع المشي ؛ وبعد لحظات سمع صراخ رفيقه وهو ينادي { عبد الحميد !!! عبد الحميد }.وإذا به قد فارق الحياة بعد معاناة دامت تسعة أشهر حيث توفي في شهر يونيو 1997م داخل سجن" الجْدَيْدَّة "ولم تسلم جثته إلى أهله .
2- إمساعد العبيدي – من مواليد 1964م مدينة المرج ؛ متزوج وله بنتان. أعتقل في صيف 1996 ثُمَّ ظهرت عليه أعراض المرض و ذلك بعد أن نُقل من سجن"أبو سليم " إلى سجن " الجديدة "من أجل الإفراج عنه ، فبقى قرابة أربعة أشهر يعاني من المرض ولم ينقل الى المستشفى أو يُعرض على أي طبيب أو أنْ يتلقى أي نوع من الرعاية الصحية !! دخل عليه أحد حراس السجن يوما الزنزانة وقال: أين هو المريض ؟ و عندما رآه تظاهر أنه ليس لديهم علم بمرضه و قال "لا حول لله ليش ما عندناش علم به ". وأمر بأن يوضع المريض بالقرب من بـــاب الزنزانة إلى أن تأتي سيارة الإسعاف.. ففرح إمساعد وأخذ ينتظر ولكن دون جدوى !! فلقد مرت الساعات والأيام ولم تأت سيارة الإسعاف .. وازداد عليه المرض ؛ ونظراً لبنيته الضعيفة فإن المرض لم يمهله طويلاً .. فأصبح يهذي لمدة أسبوع ثم تُوفِيَّ في الصباح الباكر من أحد أيام شهر يونيو 1997 في قاطع رقم (5) بسجن "الجديدة " وتم إبلاغ الحرس بوفاته ولكنهم لم يأتوا لنقل الجثمان إلا الساعة الواحدة ليلاً مما أدى الي إصابة بعض زملائه المعتقلين بنوبات حادة من الإنهيار العصبي ؛ فأخذ بعضهم في البكاء والصراخ الشديد؛و لم يسلم جثمانه إلى أهله!!
3– زهران المنفي – من مواليد 1966م مدينة طبرق ؛ متزوج وله بنت و ولد.. أصيب بمرض السل الرئوي ؛ نقل من سجن" أبو سليم " إلى سجن " الجديدة "من أجل الإفراج عنه..ازدادت حدة المرض به حتى أنه كان يقذف كمية كبيرة من الدم... ونظرا للآلام الشديدة التي كان يعاني منها ؛ أخذ يطرق على باب الزنزانة بقوة طالباً الذهاب إلى المستشفى و هو يصرخ " يا ناس ارحموني حرام عليكم " ولكن دون جدوى. ومما زاد من آلامه أنه قد شاهد عدداً من رفقائه قد قضوا نحبهم من جراء الإصابة بهذا المرض العضال. تُوفِيَّ في شهر أغسطس 1997م بعد أن أُهمل و تُرك يعاني من ويلات المرض دون أي علاج!! و لم يسلم جثمانه الى أهله .
4– محمد علي البَكَّوش – من مواليد1958 مدينة بنغازي ؛ أعتقل في فبراير 1989. قام جهاز المخابرات " الأمن الداخلي " بالاتصال بعائلته يوم 99/8/12م طالباً منهم الحضور لاستلام ابنهم. فظنت العائلة أنه قد تم الإفراج عن ابنهم محمد (حيث لم يروا ابنهم منذ يونيو

1995م) ؛ و لكن عندما وصلوا الى مقر المخابرات فوجئوا بتسليمهم تابوتاً مغلقا به جثمانه!! ولم يسمح لهم حتى بإلقاء نظرة أخيرة عليه... استلمت أسرته جثمانه بتاريخ 12 أغسطس 1999م.

ونتيجة لما تقدم من الأوضاع غير الإنسانية التي تعرض لها المساجين بالإضافة الى إنتشار الأوبئة و الأمراض المعدية كمرض السل الرئوي وغيره من الأمراض الفتَّاكة... الموت هو الحادث المتكرر يوميا لدى السجناء حتى استوت عندهم الحياة بالموت.
في ضوء هذه الممارسات القمعية والتي استمرت لسنوات طويلة ونظراً لمسلسل التعذيب المتواصل وللحالة المزرية من سوء أكل ومعاملة وامتهان ؛ وكنتيجة لحالة اليأس والإحباط و نظرا لما كانوا يسمعون من خطابات العقيد معمر القذافى بتاريخ ووصفه للسجناء بأنهم كمرضى الأيدز !! لا أمل فى شفائهم أو كالسرطان الذى لا ينفع فيه إلا البتر و الاستئصال حيث قال "يجب أن تنسوا أبناءكم المسجونين، لأنهم مصابون بأمراض معدية". وبعد محاولات عدة لمخاطبة الجهات المسئولة و على رأسهم العقيد القذافى باءت كل المحاولات بالفشل ؛ كذلك بعد مقتل عدد من السجناء تحت التعذيب مثل الشيخ(صالح معافة) و(الصدِّيق عبدالفتاح) وغيرهم. بعد هذا كله أراد السجناء القيام بعمل ينهي هذا العذاب.
كل هذه الظروف أدت إلى انتشار الأوبئة والأمراض المعدية و الحالة النفسية السيئة التي تدفعهم فعل أي شيء.

الباب الثاني: حادثة القتل الجماعي " مذبحة ابوسليم"

هذه الصورة التي كان عليها السجن قبل وقوع المذبحة..وكما يقول سجين الرأي السابق د. أ "نتيجة لهذه الأوضاع المؤسفة أراد السجناء القيام بأي عمل ينهي مسلسل العذاب الذي كانوا يعيشونه". قرر مجموعة من المساجين القيام بعصيان مدني الهدف منه توصيل الصوت إلى من تَسَبَبَ في هذه الحالة التي هم عليها ...فتم اختيار يوم الجمعة حيث يكون فيه عدد الحراسات أقل والإدارة غير موجودة.. كانت الطريقة المتبعة في توزيع الوجبات – أنَّ أحد الحراس يقف عند باب القاطع و يدخل الإثنان الآخران.. أحدهم يجر العربة لتوزيع الأكل و الآخر يفتح باب الزنزانة وينادي على أحد السجناء لجلب صحونهم ؛ أمَّا الحارس الوحيد المسلح فهو الذي يقف عند باب القاطع.. ففي يوم الجمعة 28 يونيو 1996 أثناء فترة توزيع و جبة العشاء – عند الساعة الرابعة مساءا – قام مجموعة من السجناء من عنبر(4) الزنزانة رقم (9) بالهجوم علي الحراس وقاموا باحتجاز أحد الحراس ثُمَّ قاموا بمطاردة الآخر.. وأخذوا مفاتيح الزنزانات من الحارس ثُمَّ فتحوا باقي الزنازين بالقاطع الرابع ثم دخلوا إلى القواطع الأخرى ليفتحوا الأبواب لباقي السجناء في القواطع(3-5-6).

الأمر الذى حمل سلطات السجن على التدخل المسلح حيث اعتلى الجنود سطوح السجن و شرعوا في إطلاق النار عشوائياً و في كل اتجاه رغم أن أحداً لم يخرج خارج السجن و لم يتجاوز السجناء ممرات القواطع. قام الجنود باطلاق النار على كل ما يرونه بالممرات فقتل على إثر ذلك مباشرة ستة من السجناء هم

1. جلال الجامعى
2. عبدالواحد سويرى
3. خالد العقيلى
4. أحمد القطعانى
5. علي الشاعري
6. يونس الزَوْيْ

أما الجرحى فكانوا

1- محمد صالح الفالح المجبري من جالو – اصيب في كتفه – حكم عليه بمؤبد – موجود في سجن ابوسليم
2- جمعة الشلماني الدرسي من بنغازي – أصيب في رجله – أفرج عليه عام 2004 بعد ان قض خمسة عشرة عاما.
3- أحمد العمامي – من المرج – اصيب في رأسه – أفرج عليه عام 2004 بعد ان قض عشرة سنوات.
4- عزالدين مرواس – من منطقة الكيش – بنغازي – حكم عليه بمؤبد
5- موسى ازعيط المنفي – من طبرق – حكم عليه بمؤبد –
6- رضا التونسي – من تونس – أفرج عليه عام 2003
7- سجين تونسي أخر سجن عام 1994 – أفرج عليه عام 2003

كما جُرح سبعة سجناء آخرون ؛ من الجرحى أيضا عاشور بوميزورة الدرسي كان مريضا يعالج بالمستشفى و عند عودته و ضع مع الجرحى الآخرين و المفاوضيين في زنزاة واحدة.

وقد قام الحرس بإيقاف توزيع وجبة العشاء على باقى قواطع السجن المركزي ، بالإضافة إلى الامتناع عن توزيع وجبة العشاء عن السجن العسكري و الذي تم إغلاق أبوابه إلى اليوم الثاني حيث لم يُفتح طول النهار لا للأكل ولا لأي شيء آخر.
في هذه الأثناء.. حضر و فد أمني يتكون من:

1. العقيد عبد الله السنوسى رئيساً للوفد و هو عديل العقيد معمر القذافي والمدان في طائرة U T الفرنسية.
2. فرج أبوغالية
3. عبدالله منصور
4. موسى كوسة
5. خيرى خالد
6. ناصر المبروك (وزير العدل سابقاً)

وتم التفاوض مع السجناء عبر لجنة تم اختيارها من قِبل السجناء تكونت من كل من :

1. محمد جمعة –عن قاطع 3
2. محمد غليو– عن قاطع رقم 4
3. محمد أبوسدرة – عن قاطع رقم 5
4. عبدالوهاب الشماخى.– عن قاطع رقم 6
5. مفتاح الذوادي –عن قاطع رقم 6

بدأت المفاوضات و المساجين يؤكدون على أنهم قد استوى عندهم الموت والحياة ، وأنه ليس عندهم أي غرض سياسي في هذا الأمر؛ لكنهم أرادوا أن يصل صوتهم إلى الجهات المسئولة ثُم عرض السجناء مطالبهم و التى تمثلت فى عدة نقاط على رأسها التالي :

- توفير الرعاية الطبية للسجناء المرضي والجرحى.
- تحسين الأوضاع المعيشية في السجن (تحسين نوعية الطعام – الخ)
- النظر في الوضع القانوني للسجناء
- السماح لأهليهم بزيارتهم
- تغيير الطاقم الإداري المسئول عن القمع الذي تعرض له السجناء.

إن جمعية التضامن تؤكد هنا أن هذه المطالب هي مطالب شرعية تكفلها كافة الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان وحماية السجناء ؛ وبأن السلطات الليبية قد أخَلت بالتزاماتها بتوفير الرعاية الطبية الملائمة للأشخاص المحتجزين لديها.. حيث تنص المادة (1) من "المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء" على أنه "يعامل كل السجناء بما يلزم من الاحترام لكرامتهم المتأصلة وقيمتهم كبشر ". كما تنص المادة (9) على أنه "ينبغي أن تُوفر للسجناء سبل الحصول على الخدمات الصحية المتوفرة في البلد دون تمييز على أساس وضعهم القانوني".
بعد أن عرض المساجين مطالبهم، أكد لهم عبدالله السنوسي – رئيس الوفد الأمني – بأنه يكفل لهم – وبشكل شخصي– تحسين الأوضاع وعلاج المرضى والجرحى..أما فيما

يتعلق بتغيير الطاقم الإداري والبت في قضايا المساجين ؛ فإنه أقر لهم بأنه لا يستطيع الفصل فيها ووعدهم بأنه سيبذل ما بوسعه!! وفي الوقت نفسه طالب عبدالله السنوسي بمحاسبة الزنزانة المسئولة عن الإضطرابات وفق محاكمتهم محاكمة عادلة.
وهناك من السجناء من لم يرض بهذا الحل ؛ وطالب بضمانات.. وذلك بحضور أهليهم أو قيادات شعبية أو أي نوع من الضمانات، وعندئذ قال عبدالله السنوسي :" أولاً يجب أن تعرفوا جيداً أنه لا يوجد شيء اسمه حقوق الإنسان!!!باستطاعتنا نحن الآن أن نضع دبابة أو دبابتين ونسوي بكم الأرض و(لا من شاف ولا من دري ولا يندري علينا حد ولا نحسوا في حد) ولا يوجد أحد يقدر يسألنا.. بالإضافة أن هذه ليست مفوضات لأنكم أنتم لا تمثلوا شيء !! وفي الأخير نضعوكم في السجن ...الذي يخرج يأكله الرصاص.. والذي يبقى يموت!! لا أكل ولا شرب ..فالأحسن لكم أن تُسلموا".
استمرت المفاوضات حتى فجر السبت 29 يونيو 1996 و انتهت بقبول السجناء العودة إلى زنزانتهم بعد أن أعطى عبدالله السنوسي المواثيق لكافة السجناء بألا يمسهم سوء ، و وعدهم الوفد بتحقيق مطالبهم.
عاد جميع السجناء الى أماكنهم ثمَّ قامت إدارة السجن بإحضار أقفال جديدة و تم غلق الأبواب على السجناء عند الساعة الثالثة فجرا، و فى نفس الوقت تم إخراج مائة و خمسين سجيناً قصد عرضهم على المستشفيات للعلاج بما فيهم الجرحى الذين سقطوا أثناء إطلاق النار .
بعد التأكد من دخول الجميع الى أماكنهم... أخبر ضابط عسكري مجموعة التفاوض أن المسئولين يودون التحدث معهم.. فأُخِذوا ووضِعوا في زنازين فوق رئاسة الشرطة العسكرية المشرفة على السجن ؛ كما تم سحب الجرحى والمرضى من المستشفيات فجأة ووضعوا في زنازين أخرى مربوطى الأيدى و معصوبى الأعين!! و لمدة ثلاثة أشهر و نصف من بعد الحادثة وهم يتعرضون لشتى أنواع التنكيل و الامتهان ..هذا وقد بقي بعضهم في هذه الزنازين حتى شهر أغسطس عام 2000م.

يوم السبت 29-6-1996 أحضرت إدارة السجن قوائم السجناء وتمت عملية إعادة توزيع السجناء بشكل ملحوظ حيث سجلت التغيرات التالية:

1. سجناء تم نقلهم من السجن المركزي إلى السجن العسكري، وهم ضمن المجموعة التي نجت من المذبحة، وكان من بينهم:

- ما يعرف بالمجموعة (ج) ويقدر عددهم بـــ (250) سجيناً تقريبا. ففي يوم السبت 29-6-1996 تم نقلهم بعد صلاة الفجر مباشرة الى السجن العسكري.
- مجموعة من العسكريين تسمى قضية ضباط البحرية حيث أخرجوا أربعة منهم ونقلوهم الى السجن العسكري ومن ضمن الذين أخرجوهم عوض المجريسي وبوخشيم سالم وقشيش ؛ وتم الإبقاء على الآخرين في السجن المركزي!! وكان من ضمن الضباط الذين أبقوهم في السجن المركزي محمد علي ماماش و محمود حماد وسالم الزائدي.
- أخرجوا مجموعة كانت محسوبة على المعارضة أو مجموعة البركان.. وكان من بين الذين نقلوهم الى السجن العسكري ونجوا من المذبحة (سالم هارون ونور الدين الشريف وصلاح الصادق).

2. سجناء تم نقلهم من السجن العسكرى إلى السجن المركزي وهم ضمن المجموعة التي يعتقد بأنها لقيت حتفها في المذبحة؛ كان من بينهم

- أحمد الثلثي : ويذكر أنه عند الساعة السابعة صباحاً تم نقله من قسم المعارضة السياسية ،أو ما يعرف بمجموعة الـــ (100) بالسجن العسكري الى السجن المركزي.

- مجموعة كرسة: وهي المجموعة التي تم إلقاء القبض عليها إثر المواجهة مع الأجهزة الأمنية في وادي كرسة قبل المذبحة بأشهر قلائل.. كان منهم (ابرهيم العمامي) و(فرج ميكائيل) – يُشتهر بفرج كمبوت – نسبةً لمنطقة كمبوت التى تقع شرق ليبيا قرب مدينة طبرق.
- مجموعة اجدابيا : وهم مجموعة ممن تم اعتقالهم في أعقاب أحداث مدينة اجدابيا في يونيو 1994/6/10م و التي عرفت بحادثة اختفاء السلاح. ويذكر أن مجموعة منهم حاولت الهروب من سجن(ابوسليم) يوم السبت الموافق 1995/11/25م .وتم القبض على أغلبهم ..تم نقل هذه المجموعة باستثناء الاثنين الذين سلمهما الأهالى وهما محمد سعد شمبو ومحمد الرجيلي. حيث نقلوا يوم السبت صباحاً من السجن العسكري إلى السجن المركزي.
- المرضى : بالنسبة للمرضى الذين تم نقلهم الى المستشفى، فقد تم سحبهم من المستشفيات بصورة مفاجئة وتم نقل أغلبهم إلى السجن المركزي.. أما البقية الباقية فقد تم نقلهم الى الزنزانات الانفرادية بمبنى إدارة السجن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعلومات التي وردت إلى جمعية التضامن تفيد بأنه لم يسلم من المرضى الذين تم سحبهم من المستشفيات إلا أربعة عشر مريضاً ؛ اثنان منهما ماتا بالدرن لاحقاً هما (المهدي حمر) وهو سجين تشادي الجنسية و (يونس أبو الخنة).
- يفيد شهود عيان بأنه تم إحضار بعض السجناء من أماكن أخرى خارج سجن (ابوسليم) حيث أُودعوا السجن المركزي.

أي أنه تم إعادة توزيع المساجين ؛ وهذه القرائن تدل على أن السلطات و الأجهزة الأمنية كانت تعد شيئاً ما للذين أبقتهم في السجن المركزي.
عند تمام الساعة العاشرة صباحاً تم إخراج كافة السجناء من السجن المركزي ووضعوا في ساحات القواطع الأول ،و الثالث ،و الرابع ،و الخامس و السادس.!! كان العديد من السجناء يظن أن إخراجهم للساحات هو نوع من استجابة إدارة السجن لمطالبهم بتحسين أوضاع السجن.
عند الساعة الحادية عشر و عشرين دقيقة سمع صوت انفجار قوي مُدَّوي.. ثم سمعت أصوات إطلاق رصاص مكثف "يعتقد أنه صوت رشاش الكلاشنكوف والأغراض العامة". استمرت الرماية المتواصلة لمدة ساعتين أو ثلاثة... بعدها سمعت طلقات رصاص منفردة و متقطعة حيث كان الحرس يجهزون على كل من كان فيه رمق من الحياة بالتأكيد أنهم كلهم قد فارقوا الحياة وماتوا.
سمعت أصوات تدل علي عمليات تنظيف للسجن استمرت حتى صباح الأحد.

- قال (عامر المسلاتي) آمر السجن في أغسطس 1998 للسجناء عندما شرعوا يطالبون بحقوقهم لاحقا " لوكان ما تريحوا انفسكم نديروا لكم زي ما درنا للاولين... طلعناهم للساحات ورحيناهم كلهم" حسب ما ورد في شهادة السجين السياسي السابق... والتي أدلى بها للتضامن.
- أحد الحراس و يدعى (مسعود المشاي) والذي قال يخاطب بعض السجناء عن المذبحة " الله يرحمهم راهم كلهم في دار الحق ونحن في دار الباطل وكان فيهم اللي راجل".
- أخبر أحد الحراس بأنهم بعد أن أخرجوا السجناء وقتلوهم.. قاموا بدفنهم في قبر جماعي داخل سور السجن ثم أخرجوا الرُفاة عام 1999 الى جهة مجهولة !! و كان هذا اليوم من الأيام المشهودة حيث عمت أرجاء السجن رائحة البقايا البشرية النفاذة.

- مجموعة ورفلة والذين كانوا بالقواطع الانفرادية في السجن المركزي وتطل زنزاناتهم على ساحتي القاطع الخامس والسادس كانوا يسمعون الكلام بالساحتين وصيحات الاستغاثة وإطلاق النار.وبعضهم رأى من أحد شقوق الزنزانة المطلة على القاطع السادس الحرس(خليل حمزة) يوجه أحد السجناء بأن يولي وجهه نحو الحائط ثم رأى السجين يسقط بعد إطلاق النار عليه. ومنهم من قال أنه رأى الحرس وهم ملطخون بالدم.

الباب الثالث: نبذة عن بعض الضحايا والمفقودين إثر مذبحة ابوسليم

1- دكتور جمال توفيق مسعود الورفلي :

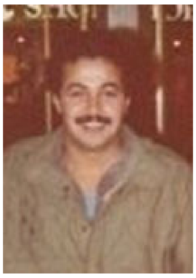


من مواليد 1956 بمدينة بنغازى ، متزوج وله خمسة أولاد :ثلاثة بنات - أسماء- سميه - لبنى و ابنان: توفيق و عمر... صهر المرحوم المؤرخ والأديب على الساحلي ؛ تحصل على بكالوريوس علوم - قسم كيمياء من جامعة قاريونس عام 1979.. أكمل دراسته العليا بكندا حيث تحصل على شهادة الماجستير و الدكتوراة بين الأعوام 1986 - 1990
رجع إلى ليبيا حيث عمل عضوا في هيئة التدريس بجامعة قاريونس و لكنه في نفس الوقت ساهم في العديد من المراكز و الأعمال نذكر منها:-

- عضو مجلس إدارة و احد المؤسسين لمركز الفاتح للمتفوقين
- الأمين العام الدائم لمؤتمر الماء.
- عضو في لجنة تقييم المختبرات بليبيا
- متعاون في الجهاز التنفيذي و إدارة مشروع النهر الصناعي
- قام بتأسيس مركز الجودة الكيميائية

قبض عليه مساء يوم الإثنين الساعة الخامسة بتاريخ 19 -6-1995 من منزله الكائن بشارع بن عيسى من منزل والده بتهمة انتمائه إلي تنظيم سري ضمن المجموعة التى تم القبض عليهم بعد تصاعد الأحداث عام 1995. عرف جمال بدماثة أخلاقه و شغفه للعلم و كان من الشخصيات اللامعة بجامعة قاريونس.

2- أحمد عبدالقادر الثلثي[8] :-



وُ لِدَ أحمد الثلثي عام 1955 بمدينة بنغازي و أسرته من العائلات المعروفة في مدينة درنة الليبية.. درس المرحلة الثانوية بمدرسة علي وريث بمدينة طرابلس – نشط الثلثي في اتحاد الطلبة حيث تولي رئاسته.

مع عام 1975 سافر إلى بريطانيا من أجل الدراسة ؛ و في نفس الوقت نشط على المستوى الطلابي حيث كان من مؤسسي اتحاد الطلبة الموازي لاتحاد طلبة الجماهيريه على الساحة البريطانية بعد أن أكمل دراسته في مجال الطيران المدني.. رجع الثلثي إلي ليبيا ولم تمض سوى بضعة أشهر حتى تم القبض عليه.

لم توجه إليه أي تهمة محددة أمام محكمة قضائية ، ولم يحكم عليه بأى عقوبة. انقطعت أخباره بعد آخر لقاء له مع منظمة العفو الدولية في زيارتها الأولى عام 1988 بعد العفو العام.

دافع في السجن عن رأيه في تغيير ليبيا إلى دولة لها حرية الصحافة و التعددية السياسية.. مما عرضه لأكثر من مرة للعقاب الانفرادي و الجماعي!! كان من ضمن المجموعة التى وجهوها إلى العقيد القذافي طالبين فيها بتغييرات جذرية في السياسة الليبية. حسب أقوال سجناء رأي سابقين شهدوا الأيام الأخيرة في السجن المركزي قبل حادثة القتل.

3- مصطفى علي الجهاني :–

وُلِدَ الأستاذ مصطفى الجهاني سنة 1933م بمدينة بنغازي وهو حفيد الحاج محمد الجهاني (خريج جامعة الأزهر الذي كان شيخ منطقة سلوق في أواخر العهد العثماني).

درس الأستاذ الجهاني المراحل الدراسية الأولى التي ما قبل الجامعة كلها بمدينة بنغازي من سنة 1940 وحتى سنة 1952؛ ونظراً للظروف المعيشية في ذلك الوقت توقف عن الدراسة ليقوم بمساعدة والده في أعباء الحياة .. ثم واصل دراسته الجامعية في عام 1962م بكلية الآداب قسم لغة عربية وتخرج منها عام 1966م.

وفي عام 1956 تزوج من قريبته الحاجة فاطمة علي الجهاني و أنجب منها أربعة اولاد (عبد الرحمن ، ومحمد ، ويوسف ، وعلي) وكذلك أربع بنات (زينب ، وأسماء ، ومريم ، وسمية) كما تزوج في عام 1988م بالزوجة الثانية الحاجة فاطمة العبيدي من مدينة المرج ولم ينجب منها أولادا. بدأ رحلته في العمل في مجالات كثيرة منذ عام 1940 كما ذكرنا آنفا ؛ وأول وظيفة إدارية تقلدها كانت بمصلحة البريد والبرق والهاتف متنقلاً بين مدينتي بنغازي وطرابلس ؛ وفي عام 1966م – أي بعد تخرجه من الجامعة – عين موظفاً في مجلس النواب بمدينة البيضاء.

---

[8] http://www.akhbar-libya.com/ موقع الإخباري - أخبار ليبيا - من مقال الأستاذ جمعة القماطي -

كان الأستاذ مصطفى الجهاني صديقا لكل الأجيال شيباً وشباباً ... وكان لا يعير اهتماماً بالفوارق في الأعمار وعلاقاته الاجتماعية واسعة ؛ و قد كان أيضاً اجتماعياً لا يغيب عن المناسبات حريصاً على صلة الرحم والتواصل بهم .. وكان حريصاً على أداء مناسكه وفروضه وناصحاً بها أهل بيته وأقاربه ؛ وفي يوم سجنه عرف أنهم قادمون إليه فاستعد لهم بشجاعة وترك لأهله وصيته.

4- إبراهيم خليفة العلواني :-

من مواليد 1970. كان عمره حين تم القبض عليه (25) سنة حيث أكمل دراسته الجامعية و تحصل على ليسانس آداب من جامعة عمر المختار بالبيضاء في يوم 25 يوليو 1995.. عند الساعة الثالثة صباحاً كان إبراهيم من ضمن الذين تم اعتقالهم من قبل الجهاز الأمني فرع البيضاء حيث بقى أياماً هناك ثم تم ترحيلهم الي مدينة بنغازي و بعدها إلي مدينة طرابلس حيث انتهى به المطاف بسجن(ابوسليم) المركزي.
لم تتمكن عائلة العلواني من معرفة التهمة أو المكان الذي أعتقل فيه ابنهم إلا لاحقاً حيث أفاد أحد السجناء السابقين أنه رأى إبراهيم في سجن(ابوسليم). مع بداية عام 2002 بدأت السلطات الليبية بإخطار بعض أهالي مَن قضوا نحبهم في السجن و كان من بين هؤلاء إبراهيم العلواني.

5- علي عبدالرحمن نتفه العشيبي:-

الدكتور علي عبد الرحمن نتفه العشيبي من سكان سيدي حسين بالتحديد في حي سعدون أو ما يعرف بالعمارات ثم انتقل للسكن بمنطقة الماجوري في مدينة بغازي.. وُلِدَ الدكتور علي عام 1967، تحصل على الشهادة الثانوية من مدرسة شهداء يناير عام 1984، درس الطب في جامعة العرب الطبية من عام 1985 إلى عام تخرجه 1991 وكانت علاماته طيلة أعوام الدراسة في الجامعة مابين الجيد جدا والممتاز؛ تخصص في مجال الباطنة، أدى بعد التخرج الخدمة الإنتاجية ثم بدأ العمل في مستشفى سبعة أكتوبر و في مركز إعادة وتأهيل المعاقين كعمل إضافي ؛ وأثناء ذلك التحق بالدراسات العليا في قسم الأدوية ... و قد تمت خطبته على إحدى زميلاته الطبيبات بداية عام 1995؛ تم إلقاء القبض على الدكتور علي في حملة اعتقالات صيف 1995.

وحتى بعد سجنه كان الدكتور علي يحاول أن يطبب جرح أولئك الذين كسرت أجنحتهم في ذلك المعتقل الرهيب برفع روحهم المعنوية بل إنه ذهب أبعد من ذلك بأن صرح لإخوانه المسجونين أنه قد سامح كل من كان سبباً في اعتقاله أو اضطر لذكر اسمه في التحقيق

الدكتور علي مِهَنِي بارع ؛ فبدافع حبه لوطنه ولمهنته تميز في عمله الطبي وبرع فيه حتى استحوذ على المهنة الطبية.. فكان يطبب القلوب والأجسام و لذا أحبه الجميع من الطاقم الطبي.. إلى المرضى الذين يعالجهم .
وكان من تلطفه مع مرضاه أنه كان يحدثهم بما يحبون، وكان قسم كبير من نزلاء مركز تأهيل المعاقين يحبون الحديث عن مباريات كأس العالم لكرة القدم.. و لانشغال الدكتور علي بالدراسة لم يكن يستطيع مشاهدة المباريات ؛ غير أنه يُتابع ما جرى في اليوم السابق من

مباريات من خلال زملائه في المستشفى صباحاً ثم يذهب في المساء كي يتجاذب أطراف الحديث عن تلك المباريات مع نزلاء المركز الذين كان جُلُّهم من المقعدين.. حتى يُسلي عنهم. استمر الدكتور علي في عمله بمركز تأهيل المعاقين حتى تم إلقاء القبض عليه في أحداث صيف عام 1995 ولم يسلم إلى أهله أي بلاغ رسمي بوفاته ولم يسمح لهم بزيارته ولا يعرف عنه أي شيء رسمي من قِبَل السلطات حتى هذه اللحظة.

6- خالد على خليفة الازرق :-



من مواليد 1968 – من منطقة حي الصناعي الدريبي بمدينة طرابلس – موظف بوكالة الأنباء الليبية.. كان يعاني من ضيق في التنفس. بتاريخ 4 أغسطس 1995 اعتقله جهاز الأمن الداخلي ؛ و منذ ذلك الحين لم ترد عنه أية أخبار و لم تستلم عائلته أي شيء رسمي من السلطات الليبية.

7- ابوبكر عبدالغني الحاسي

من مواليد 1967 بمدينة البيضاء تعتبر عائلته من العائلات المعروفة بمدينة البيضاء ، عمل ابوبكر في التجارة واستطع ان يحقق نجاحا في عمله و اصبح العائل الرئيسي لعائلته. أهتم ابوبكر بمشاكل و قضايا المجتمع رغم سنه كان العديد من الناس يسئلونه المشورة في أمورهم و طلب المساعدة. مع بداية التسعينيات بدأت اجهزة الأمن مضايقته حيث طلبت منه عدم مغادرة مدينة البيضاء إلا بإذن منها و بعدها طلبت منه الحضور أسبوعيا بمقر جهاز الأمن الداخلي وكان يبقى عندهم الساعات او الأيام بدون أي سبب يذكر. بعد تصاعد الأحداث في عام 1995 اعتقل ابوبكر و نقل الي مدينة طرابلس في اغسطس عام 1995 وهذه المرة لم يرجع ابوبكر كاسابقتها بل تم اعتقله في سجن ابوسليم ويعتقد تم تصنيفه بمجموعة أ او ب و التي كانت بالسجن المركزي. رغم المحاولات التي قامت بها أسرة ابوبكر لمعرفة مصير انها و لكنها كلها بأت بالفشل.

8- الباب الرابع: نبذة عن بعض الشخصيات التي يعتقد أنها متورطة في مذبحة ابوسليم

حسب المعلومات التي وردت و الشهادات التي أدلى بها سجناء سابقون تكرر اسم عدد من رجالات الأمن المعروفين بولائهم للعقيد القذافي ومن بين هؤلاء

1. العقيد عبدالله السنوسي المقرحي
2. العقيد خيري خالد (تُوْفِيَّ)
3. ناصر المبروك (وزير العدل سابقا)
4. عامر المسلاتي (تُوْفِيَّ)
5. فرج أبوغالية
6. عبدالله منصور
7. موسى كوسة

1- العقيد خيري خالد[9]

يُعتبر من مجموعة ما يسموا بالضباط الوحدويين الأحرار وهي المجموعة التي شاركت في الانقلاب العسكري بقيادة العقيد القذافي ضد نظام الملك إدريس السنوسي.
هو أخ زوجة العقيد القذافي الأولى. تقلد عدة مناصب منها آمر لمعسكر باب العزيزية و هو مقر القيادة و بيت العقيد القذافي.. من بين المهام التي أوكلت إليه التحقيق مع معتقلي أحداث ما عرف بمحاولة اغتيال القذافي بباب العزيزية.. كان كذلك مسئولاً عن التحقيقات مع المتهمين في قضايا الجماعات الإسلامية مع منتصف عام 1995 حيث تولى الأشراف على سجن (ابوسليم) المركزي والذي لا تتبع إدارته لإدارة السجون ولكن للأمن الداخلي.. عُرف خيري خالد بإسلوبه الوحشي في التعذيب و قد عرف عنه كذلك حبه لتعذيب المعتقلين؛ حيث يمارس التعذيب في مكتبه الفاخر بإدارة سجن ابوسليم.
شوهد خيري خالد برفقة عبدالله السنوسي في خِضم أحداث المجزرة.

2-العقيد عبد الله امحمد السنوسي المقرحي[10]

من مواليد الـــ "قيرة" بوادي الشاطي عام 1951 بعد إكماله المرحلة الإعدادية ؛ التحق بمعهد المعلمين قسم عام (نظام سنتين) ولكنه لم يفلح في إكمال دراسته في المعهد، فالتحق بالجيش بناء على طلب أبناء عمومته من الضباط !! وبواسطة الرائد (عبد السلام اجلود المقرحي) عضو مجلس قيادة الثورة (سابقا) ؛ التحق بالكلية العسكرية في نوفمبر 1969

-
[9] موقع ليبيون من اجل العدالة http://www.justice4libya.com/

[10] نفس المصدر

درس في كلية الضباط بمصر، وتخرج منها سنة 1971 من ضمن الدفعة الرابعة عشر برتبة ملازم ثان. وكان تخصصه سلاح المدرعات حيث تعرف على الملازم أحمد قذاف الدم ابن عم العقيد معمر القذافي.

عُين بعد تخرجه بقوات الحرس الجمهوري، وأظهر منذ الأيام الأولى لتعيينه ولاءً كبيراً وانبهاراً حاداً بمعمر القذافي!! مما أثار انتباه رؤسائه ؛ فاختاره العقيد ضمن حرسه الخاص...

تحصل عبد الله السنوسي على رتبة نقيب بترقيات استثنائية في مدة وجيزة!! نقل بعدها الى جهاز الاستخبارات العسكرية الذي كان يرأسه آنذاك عبيد عبد العاطي في نهاية عام 1975.. بُعيد المحاولة الانقلابية التي اتهم فيها الرائد عمر المحيشي.

تمكن عبد الله السنوسي من السيطرة على جهاز الاستخبارات العسكرية بالتعاون مع المقدم عبد الله حجازي وكانا يرأسان مكتب العمليات الخاصة في جهاز الاستخبارات العسكرية.

شارك عبد الله السنوسي في قمع الانتفاضة الطلابية عام 76، ومارس أبشع أنواع التعذيب ضد الطلبة المعتقلين في السجن العسكري بمدينة بنغازي. وكان آنذاك يشرف على المستشفى العسكري بمدينة بنغازي ؛ حيث تم معالجة العديد من المعتقلين من آثار التعذيب، وقام حينئذ بالتحقيق مع المعتقلين المرضى في حجرات خاصة داخل المستشفى.

كُلف بعضوية اللجنة العليا للأمن التي شكلها القذافي في أواخر ابريل 1985 مع كل من ابراهيم البشاري وعمار الطيف العجيلي وسعيد راشد خيشه.
بعد الغارة الأمريكية ؛ كلف عبد الله السنوسي بمهمة الإشراف الكامل على الملف الأمني الخاص بتحركات القذافي... وكان يستعين ببعض الخبراء من المانيا الشرقية.

كلف بالاشراف على غرفة عمليات اللجنة المركزية العليا للأمن التي كونها القذافي بعد الغارة الامريكية من الرائد الخويلدي الحميدي والرائد خليفة احنيش والعقيد الهادي امبيرش والمقدم مصباح العروسي والمقدم عبد الله السنوسي.
قام بتعذيب الشهداء محمد الطيب بن سعود وعمر دبوب ومحمد فرج حمي.

أشرف على الهجوم على مسجد القصر واعتقال الشيخ البشتي واعدامه في نوفمبر 1980م.

أشرف على عمليات تصفية قطاع النفط عام 1983ـ حيث كان عضوا في اللجنة التي تولت اتخاذ الاجراءات التعسفية ضد العاملين في قطاع النفط..

ترأس اللجنة الأمنيه التي تولت أحداث التمرد في يونيو عام 1996 و التي على إثرها حدثت مذبحة سجن (أبو سليم) التي راح ضحيتها أكثر من (1200) سجين رأي و سياسي، .
تولى السنوسي عدة مناصب منها رئاسة مكتب العمليات الخاصة بالاستخبارات العسكرية ومكتب العمليات باللجان الثورية ورئاسة هيئة أمن الجماهيرية ومكتب العمليات بجهاز الأمن الخارجي، وقد كلف من قبل كآمر كتيبة من كتائب الأمن.

تردد في الآونة الأخيرة بأنه يعاني من مرض خبيث وهو يتحصل على علاج خاص بعيادات خاصة بجمهورية مصر العربية وبضمانات من رئاسة الجمهورية.

3- موسى محمد عبدالسلام كوسة التاجوري[11]

و لد بمنطقة تاجوراء عام 1950 ، درس بمدرسة سوق الجمعة و انهى تعليمه الثانوي بمدرسة طرابلس الثانوية. ألتحق بكلية التربية بجامعة طرابلس و تخرج منها عام 1974 ، يعتبر من مؤسسي التنظيم الناصري في مدينة طرابلس. تحصل على شهادة الماجستير في العلوم الإجتماعية من جامعة East Lansing بالولايات المتحدة الأمريكية بولاية ميتشغان. استطاع خلال اقامته في الولايات المتحدة أن يجد لنفسه مكانة خاصة بين الثوريين عند العقيد القذافي، و ظهر ذلك من خلال ما كانت تحت تصرفه من مبالغ مالية طائلة، و يعتقد هو أول من كون أول نواة للجان الثورية في أمريكا.

بعد مغادرته الولايات المتحدة انتقل إلى بريطانيا و أشرف على الزحف على السفارة الليبية في لندن ، و كان هو اول امين للجنة شعبية بالمكتب الشعبي يلندن عام 1975. طردته السلطات البريطانية في يونيو 1980 بعد ثبت تورطه في اغتيال الصحفي محمد مصطفى رمضان و المحامي محمود نافع. غادر لندن بعد أن عقد مؤتمرا صحفياً هدد فيه المعارضين الليبين بالتصفية الجسدية. يعتبره المحللون و متتابعون المشهد الليبي أحد الخمسة الذين يسيرون أمور الدولة و نفوذه قوي جدا. أسندت أليه أخيرا مهام تصفية ملفات دولية عالقة من اهمها ملف أسلحة الدمار الشامل الليبية.
يعتقد انه متورط في مذبحة سجن ابوسليم حيث كان من ضمن اعضاء اللجنة التي كان يرئسها العقيد عبدالله السنوسي.

4- عامر المسلاتي

آمر السجن عامر المسلاتي. لفترات طويلة معروف بقسوته و كان كثير ما يحرض الجنود و الحرس على السجناء والمعتقلين . عرف باستهتاره بحياة السجين و لا يقيم للسجين وزناً . قال يوماً للسجناء عندما شرعوا يطالبون بحقوقهم لاحقا " لوكان ما تريحوا انفسكم نديروا لكم زي ما درنا للاولين، طلعناهم للساحات ورحيناهم كلهم" حسب ما ورد في شهادة السجين السياسي السابق... والتي أدلى بها للتضامن.

---

[11] موقع ليبيون من أجل العدالة http://www.justice4libya.com/

الباب الخامس: تطورات الأحداث بعد مذبحة (ابوسليم)

يبدو أن السلطات الليبية كانت قد راهنت على استحالة خروج خبر الحادثه إلى العالم الخارجي و أنه سوف يُقبر مع أصحابه.. و لكن بعد شهر من الحادثة ؛ أي في 25 -07-1996 أصدرت منظمة العفو الدولية نداءً عاجلاً طالبت فيه السلطات الليبية بالكشف عن ملابسات التمرد الذي حدث في سجن (ابوسليم).

كذلك أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في فبراير 1997 في تقريرها السنوي عن ليبيا جزءً تحدثت فيه عن أحداث التمرد.

بدأ الخبر ينتشر داخليا... و بدأ الناس يتلقونه!! و لكن لم يستطع أحد أن ينبس ببنت شفه... لكن في نفس الوقت خاف أهالي السجناء على أولادهم فذهبوا لمقرات الأمن و استعانوا بمن يعرفونهم من أصدقاء أو أقرباء لمعرفة مصير أبنائهم؟! كانت إجابات الأجهزة الأمنية كلها مطمئنة حيث نفوا خبر حدوث أي مشكلة في سجن(ابوسليم).. – (استمرت العائلات رغم منع الزيارات في إرسال الملابس و الطعام و لم تنقطع حتى بدأت السلطات الليبية بإعلام بعض الأهالي – على سبيل المثال استمرت عائلة الضحية (ميلاد قمرة) بإرسال الملابس و الطعام حتى تم إعلامها بوفاة ابنها.

خارجياً.. تحرك الليبيون في محاولة للتعريف بالحادثة إعلامياً و بدأت بعض وسائل الإعلام تهتم بالقضية ؛ كذلك أُقيمت عدة اعتصامات أمام المكاتب الشعبية الليبية في أوربا.
مع نهايات عام 2002 بدأت السلطات الليبية بإخبار بعض أهالي من يعتقد أنهم قضوا نحبهم في الحادثة.
بدءات الأخبار تصل إلى مجموعات الليبية العاملة في الخارج ، اهتم موقع **اخبار لبيبا** بجمع المعلومات عن الضحايا و نشرها ثم تبعته المواقع الأخبارية الأخرى.
تبنت التضامن جمع معلومات عن الذين تم الإعلان عن وفاتهم وكذلك من هم في عداد المختفين.. قدمت التضامن ورقتين الأولي في المؤتمر الذي أقامته في جنيف عام 2003 و الأخرى في المؤتمر الذي أشرفت عليه مؤسسة الرقيب الليبية. كذلك قامت التضامن بالتعاون مع **المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب** بتبني قضية مذبحة سجن ابوسليم أمام **اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للمفوضية العليا لحقوق الانسان،** وهي اللجنة المختصة بالنظر فى قضايا إنتهاكات " **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** " بالاضافة الى "**البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوي من قبل الأفراد**" والذين صادقت عليهما ليبيا

تبنت منظمة العفو الدولية القضية و أصدرت عدة بيانات بالخصوص ؛ و في زيارة فريق المنظمة لليبيا في فبراير عام 2004 – **تحدث العقيد القذافي إلى مندوبي منظمة العفو الدولية عن الأحداث التي وقعت في سجن أبو سليم العام 1996. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تسمع فيها المنظمة اعترافاً رسمياً بوقوع أية حوادث كهذه. ووصف العقيد القذافي الأحداث بأنها مأساة. وقال إن أحد حراس السجن كان يوزع الطعام على السجناء في زنازينهم. وعندما وصل الحارس إلى الزنزانة الأولى، هاجمه السجناء وقتلوه وسرقوا مفاتيحه. واستخدموها لفتح جميع الزنازين الأخرى الموجودة في المبنى ذاته وبدأ السجناء بمهاجمة الحراس، وأخذوا أسلحتهم وقتلوا بعضاً منهم. وجاءت الشرطة من خارج السجن للتدخل**

وحدث إطلاق نار من كلا الجانبين أسفر عن وقوع إصابات، بما فيها وفيات في كلا الجانبين. وأعيد الذين ظلوا على قيد الحياة إلى زنازينهم. ومضى العقيد القذافي في التوضيح بأن عدداً من السجناء استطاع الفرار خلال الأحداث، وأن بعضهم تمكن حتى من الوصول إلى أفغانستان" –[12]

و هذا يعتبر أول تصريح رسمي من قبل السلطات الليبية بوقوع المذبحة حيث توالت بعدها التصريحات التي تؤكد على ما قاله العقيد القذافي .

أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها[13] المطول عن ليبيا عقب زيارتها لها – و كان مما ذكرته المنظمة في تقريرها التالي " **وقد تردد في ليبيا مؤخراً صدى الدعوات التي أطلقتها منظمة العفو الدولية لإجراء تحقيقات في الوفيات في الحجز. فعلى سبيل المثال، دعت جمعية حقوق الإنسان التابعة لمؤسسة القذافي الدولية للجمعيات الخيرية إلى إجراء تحقيقات في حالات عدة سجناء توفوا في الحجز في ظروف غامضة. وفي السنوات الأخيرة ؛ أطلقت عدة منظمات ليبية لحقوق الإنسان تعمل خارج البلاد – ومن بينها التضامن لحقوق الإنسان والرابطة الليبية لحقوق الإنسان و مؤسسة الرقيب الليبية دعوات مشابهة"**

كذلك تبنت منظمة **مراقبة حقوق الإنسان[14]** في تقريرها الأخير التي اصدرته بعد زيارة وفدا لها ليبيا – حيث طالبت المنظمة بخصوص لجنة التحقيق التي كان قد أعلن عنها العقيد التهامي خالد

– إعلان أسماء اللجنة و الأسلوب الذي ستمارس به عملها ، بما في ذلك الإطار الزمني لتحقيقاتها ، و إعلان النتائج إليها التحقيق

– محاسبة جميع المسؤلين الذين يثبت أنهم أفرطوا في استخدام القوة في ابوسليم، أو الذين انتهكوا القانون الليبي بأي طريقة أخرى

*** إبلاغ أهالي السجناء الذين قتلوا بأسباب الوفاة و تسلميهم رفات أقاربهم ، كلما أمكن ذلك؛ تعويض أهالي السجناء الذين يثبت أنهم توفوا نتيجة استخدام القوة بصورة غير مشروعة على أيدي قوات الأمن**

و رغم تلكؤ الحكومة الليبية عن القيام بواجبها للتحقيق في الحادثة للوقوف حول الملابسات و الأسباب التي أدت لوقوع تلك المذبحة من حيث وقائعها والمسئولين عنها. إلا أن هذه الضغوطات تعتبر ناجحة و لو جزئياً بالتعريف بالقضية و جعل السلطات الليبية تعترف بوقوع المذبحة.

[12] - ليبيا : آن الأوان لتصبح حقوق الإنسان حقيقة واقعة – ابريل /نيسان 2004

[13] - ليبيا : آن الأوان لتصبح حقوق الإنسان حقيقة واقعة – ابريل /نيسان 2004 –

[14] من أقوال إلى أفعال : ضرورة الإصلاح في مجال حقوق الإنسان - يناير / اكتوبر 2006

الباب السادس: مذبحة (أبوسليم) بين القانون المحلي والاتفاقيات والمواثيق الدولية

أولا القانون و المواثيق الدولية

لقد قامت السلطات الليبية باعتقال العديد من المواطنين وحجزهم قسرا لفترات طويلة و متفاوتة.و بقتل أعداد كبيرة من المعتقلين بطرق شتى دون أحكام قضائية تقضي بذلك. ودون سند قانوني يسوغ الخلاص منهم دون عرضهم على القضاء، ولجأت في أحيان عديدة لاستعمال السلاح ضد أولئك المعتقلين العزل.

مما يعد مخالفة صريحة من السلطة الحاكمة للميثاق الدولي لحقوق الإنسان، الذي ينص صراحة على جملة من الحقوق المدنية والسياسية التي اقرها المجتمع المتمدين، وصادقت عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن بينها ليبيا.

ويظهر انتهاك السلطة الحاكمة في ليبيا لأحكام حقوق الإنسان في أجلى مظاهره في أحكام كفالة حق التقاضي المنصوص عليها في العديد من مواد الميثاق المشار اليه آنفا، وعلى وجه الخصوص ما ورد في المواد: الثانية–ف 3 ، السادسة ف1 ، السابعة ، التاسعة فقرات (1–5) و العاشرة ف1

- فلقد نصت المادة 2 /3 على أن :". تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد:
(أ) بأن تكفل وسيلة فعالة للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية،
(ب) بأن تكفل لكل متظلم ـــ على هذا النحوـــ البث في الحقوق التي يدعى انتهاكها بواسطة سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة أخرى مختصة ولائيا وفقا للقوانين السائدة في الدولة، وأن تعمل على تعزيز إمكانيات التظلم أمام القضاء
(ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بخصوص التظلمات المتعلقة بانتهاك الحقوق المدنية .

موقف ليبيا من الاتفاقية:

صادقت ليبيا على البرتوكول الاختياري الذي يخول اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، والمشكلة وفقا لأحكام هذا البروتوكول ، استلام الرسائل المقدمة من الأفراد الداخلين في ولاية الدول أطراف المعاهدة و النظر فيها. و لقد أكدت هذه اللجنة في تعليقاتها العامة (6) في الفقرة الرابعة على أن :
" .. على الدولة إيجاد الآلية و الطريقة الصحيحة والملائمة للتحقيق في قضايا المفقودين والاختفاء القسري و خاصة عند مظنة انتهاك حق الحياة....".

الموقف العملي للسلطات الليبية من تطبيق المعاهدة

إن المتتبع لمجريات وظروف مذبحة أبي سليم يجد مماطلة وتعتيما واضحين ، مارستهما السلطات الليبية منذ وقوع الحادثة والتي عرفت في ردهات السجن " بواقعة ذات السواقم"15 ويظهر التعتيم بشكل سافر في التحقيق واثبات وقائع الحادثة، و ما

[15]- الساقم في اللهجة الليبية هو الغارف الكبير أو ما يشبه الملعقة الكبيرة التي تستعمل في تحريك الطعام وتوزيعه.. وقد اتخذ هذا الاسم لأن في ذلك اليوم لم يكن بحيازة المساجين الا ساقمين حصل عليهما من الجنود اللذين تركوهما داخل عنبر السجناء عند حدوث الأزمة في السجن. وقد استعمل احدهما في ضرب الجندي بينما لاذ الأخر بالفرار

اتخذته من التدابير بشأنها. وعدم الشفافية والمصداقية في التعامل مع تداعيات الواقعة بعد حدوثها، إذ لم تعط إيضاحا كاملا وصحيحا لأي من العائلات التي أخطرت بوفاة أحد أفرادها في الاعتقال، وكان الخبر الشائع عند التبليغ هو الوفاة نتيجة مرض وأغلب الأمراض التي كان يعزى إليها الموت هو (مرض السل)[16]، وإمعانا في الكتمان لا تسلم جثث الموتى(القتلى) إلى ذويها ويكتفى بإخطارهم انه قد تم دفنها. علاوة على أن العديد من العائلات لم تخطر بوفاة أفرادها، وصدت السبل في وجوهها لمعرفة ما آل اليه أمر أبنائها المعتقلين، رغم عجز إدارة السجن على تبرير عدم وجودهم ، وقصارى قولهم: " غير موجود عندنا .... ربما يكون في مكان آخر". وتقاعس السلطات الأمنية المعنية عن تحديد أماكن وجودهم. علما بأن العديد من السجناء ممن شهدوا الواقعة يؤكدون على وفاتهم.. مما يعد دليلا كافيا على مخالفة السلطات الحاكمة في ليبيا لما نص عليه الميثاق من إيجاد حل عادل للانتهاكات غير القانونية و توفير آليات التظلم منها.

ولعله من عوائق ممارسة حق التظلم والعزوف عنه أيضا، تخوف الأهالي من بطش أجهزة الأمن، وعدم وجود أي قيود تحد من تصرفات تلك الأجهزة ، إذ بإمكانها اعتقال من تشاء من المواطنين وغيرهم، بسبب ودون سبب، ومن يعتقل فلا يعلم مصيره إلا الله[17]، والغريب في الأمر أن الاعتقال يعد من ابسط الأشياء، بينما الإفراج عمن يعتقل لا يتم إلا وفق أوامر محددة ومن أشخاص معينين ، ويصدق على ذلك ما يتناقله الناس بقولهم: " الحبس يقوم به أي شخص، لكن الإفراج لا يستطيع القيام به أي شخص "، مما أوجد حالة من الذعر عند الناس، تمنعهم من التظلم من إجراءات الأجهزة الأمنية ، خاصة الأمن الداخلي. ولقد تبين أن الكثير ممن حاورتهم التضامن تساورهم حالة الخوف هذه.

- **و تنص المادة 6 على أن :" الحق في الحياة حق طبيعي ملازم لكل إنسان (الحقوق اللصيقة بالشخصية)[18]. وعلى القانون حماية هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا ".كما أن الأحكام الخاصة بالمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة و الأسلحة النارية من جانب المكلفين بتنفيذ القوانين التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة و معاملة المجرمين المعقود بها تنص على انه :**

  " ينبغي على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم استخدام الأسلحة النارية إلا في حالات الدفاع عن النفس ، أو لدفع خطر محدق يهدد الآخرين بالموت، أو بإصابة خطيرة ، أو القبض على شخص يمثل خطرا من هذا القبيل، و يقاوم سلطاتهم ، أو لمنع فراره ...."

---

[16]- ومن الأمثلة على الذين قتلوا بيد النظام وقيل بأنته مات نتيجة مرض السل. يمكن الإشارة الى الأستاذ إدريس ماضي، الذي انتقل إلى رحمة الله في الفترة التي وقعت فيها المذبحة.

[17] - يذكر أحد المعتقلين السابقين، انه وجد في احد الزنزانات التي وضع فيها فيما يعرف بالسجن العسكري ، وكان سابقا خاص بالعسكريين ، ثم تغير فيما بعد ليكون مقرا للسجناء الرأي، وجد مكتوبا على أحد جدرانها : (الداخل مفقود والخارج مولود)، ويذكر أحد السجناء ممن اعتقلوا سنة 1973 وأطلق سراحه سنة 2003 عن سر إتقانه للغة الانجليزية والألمانية انه عندما اعتقل وضع مع سجين ألماني لمدة أربع سنوات ، وكان مجبرا على التعامل معه إذ لم يكن معه غيره .. وبعد الإفراج عن ذلك السجين بقي فترة لوحده ثم جيء بسجين آخر انجليزي بقي معه أيضا قرابة أربع سنوات فتعلم منه الانجليزية

[18]- الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان هي تلك الحقوق التي يطلق عليها الحقوق الطبيعية ، او ما صار يعرف في السنوات الأخيرة في الدوائر الحقوقية والقانونية الدولية بحقوق الإنسان. وهي تنقسم إلى فئات ثلاث:

أ- الحقوق المتعلقة بحماية الكيان المادي للإنسان، وهي حق الإنسان في سلامة بدنه من الأذى وحقه في الحياة ، فلا يجوز أن يقتل أو يضرب أو يعذب أو يجوع ، أو أ يمارس ضده أي صنف من أصناف الأذى البدني.

ب- الحقوق المتعلقة بسلامة الكيان الأدبي للإنسان أي بحماية جميع القيم غير المادية ، فلا يجوز التعرض لعرض الإنسان ، وكرامته وشرفه، ولا يجوز الإطلاع على أسراره، أو فتح مراسلاته، أو التصنت على مكالماته، أو استراق السمع إلى ما يدور في بيته.

ج- الحقوق المتعلقة بممارسة الحريات العامة : كحق الإنسان في التعبير عن حرياته ، والإدلاء برأيه، وحرية الاعتقاد والعبادة، وحرية التنقل والعمل،

و في ظل أحداث هذه المذبحة تواترت الأخبار بثبوت:-

- عودة جميع المعتقلين إلى زنزاناتهم.
- نقل عدد من السجناء بين السجن المركزي و السجن العسكري.
- وصل عدد القتلى إلي 1200 قتيل أو ما يزيد.
- إن هذا الرقم لا يمكن التأكيد عليه بسب التعتيم من قبل السلطات و كذلك لعدم إقدامها على إجراء أي تحقيق للكشف عن جميع الأسماء الذين لقوا حتفهم في هذه الحادثة المروعة.
- إن تكتم السلطات الليبية و محاولة التغطية عما جرى في { سجن ابوسليم} في ذلك اليوم ، و عدم السماح لأي جهات محلية أو دولية بإجراء بأي تحقيق في الحادثة ، يدل بوضوح على تورط السلطات الليبية و خاصة أجهزة الأمن في جريمة قتل جماعي.
- يدل عدد القتلى في تلك المذبحة (والذي يقدر على أرجح الأقوال بـــ 1200 قتيل) على أن ما قامت به أجهزة الأمن لم يكن لحماية المعتقلين أو الخوف منهم ، بل هو ذريعة للتخلص ممن يراد التخلص منهم، ولا يتسنى ذلك باللجؤ إلى القضاء لعدم وجود ما يفيد إدانتهم ــ فكانت تلك المذبحة مما يشكل تعديا صارخا على حق الحياة الذي أكدت عليه المادة 6 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

وتنص المادة (9) على أن :

- **لكل فرد الحق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه -**
- **يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إلي**
- **يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.**
- **لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.**
  لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض

من خلال متابعة التضامن للقضية الحقوقية الليبية يتضح ما يلي:

- انتهاك أبسط حقوق المعتقل بداية من وقت القبض عليه بدون إذن قبض إلى عدم معرفته بالأسباب المؤدية للقبض.
- عزل المعتقل عن العالم الخارجي و عدم تعريفه بحقوقه القانونية.

إن التقارير المتكررة من قبل المنظمات الحقوقية و كذلك شهادة العديد من المعتقلين والسجناء السابقين الذين أدلوا بشهاداتهم للتضامن تشهد بصحة هذه التجاوزات والاختراقات.

ثانيا قانون العقوبات الليبي

خالفت السلطات و الأجهزة الأمنية الليبية العديد من النصوص الجنائية في القانون الليبي التي تجرم هذه الحادثة، و لم تتخذ أي إجراءات بشأن تطبيقها على المسئولين عن تلك الجرائم في حق المجني عليهم و هي على النحو التالي:

1- **جريمة القتل العمد: طبقا للمواد "368 ... 369... الفقرة الثالثة من المادة 372 من قانون العقوبات) والتي توافرت أركانها كاملة في حق المسئولين الذين أطلقوا الرصاص على المسجونين بسجن أبي سليم، حالة كون المسجونين لم يكن بمقدورهم القيام بأي عمل، لكونهم محتجزين بأسوار عالية وأبواب مغلقة، ولم يكن بمقدور أي كائن تسلقها دون وسيلة مساعدة، وحالة كون الأسقف كانت محاطة بعساكر مدججة بالسلاح الأمر الذي لا يمكن معه القول انه كانت هناك فرصة للهرب او الخروج، مع العلم أن المبنى الذي يقع فيه المساجين محاط بثلاثة أسوار خارجية متعاقبة ، وكل منها عليه عدد كبير من الجند المدججين بالسلاح.**
2- **جريمة التهديد: المنصوص عليها في المادة 430 عقوبات، حالة كون التهديد وقع باستخدام السلاح ، ثم استخدامه حقيقة، ورغم محاولة السلطات إخفاء الجريمة بإزالة مواقع الرصاص من الجدران، إلا أن العديد من الشواهد على ذاك التهديد وتلك المجزرة لا تزال قائمة .**
3- **جرائم القبض دون وجه حق المنصوص عليها في المادة 433 عقوبات ، وكذلك قانون الإجراءات الجنائية الليبي، حيث أن القانون لا يجيز الاعتقال في غير حالات التلبس إلا بأمر من القضاء، وبالنظر إلى حالات الاعتقال في حق من قتلوا في هذه المذبحة يتضح أنهم جميعا – دون استثناء – قد تم اعتقالهم بطرق استثنائية اغلبها ليلا بانتهاك حرمة بيوتهم وكسر أبوابها بالقوة، وإخراج العديد منهم من دور نومهم ، ومنهم من كان بصحبة حليلته، الأمر الذي يعد انتهاكا صارخا لأدنى مقومات الحقوق الإنسانية التي لا تجيز انتهاك الحياة الخاصة للإنسان، أو الكشف عن عرضه ، فما بالك باقتحام غرفة نومه دون أن يكون متلبسا بالجرم المشهود[19]، ناهيك عن الذعر الذي أصاب المقيمين معه في جوف الليل.**
4- **جرائم الإيذاء الخطير والجسيم والبسيط والضرب وفقا للمواد 378...379... 380 ... 381.... 382 .. 383 ... 384 ... 385 عقوبات. حالة كون العديد من المعتقلين قد أصيبوا جراء ذلك بالعديد من العاهات. ويتراوح الجرم بين الاعتداء باليد إلى استعمال الوسائل اليدوية المساعدة كالفلقة وما يطلق عليه الشواية والتعليق بالنوافذ بواسطة الأغلال الحديدية (ما يطلق عليه محليا الكليبشة) والميكانيكية كالرافعات ، كما وصل الأمر إلى حد الاعتداء على العرض واستعمال أدوات محدبة في الأماكن الحساسة من الجسد.**
5- **قبول إيداع السجناء دون أمر كتابي من جهة قضائية مختصة المعاقب عليه بنص المادة 93 من القانون 5 ظ 1373 بشيلات مؤسسات الإصلاح والتأهيل، والتي تقضي بعدم جواز قبول أي سجناء دون أمر بالحبس من الجهات القضائية**

[19] - شاعت في ليبيا عملية الاعتقال ليلا، فكانت أغلب المداهمات تتم في الساعات المتأخرة ، حتى صار الناس يعبرون عنها بزيارات الليل.

المختصة، وتنص على عقوبة الحبس لكل آمر سجن يقبل ايا من هؤلاء المساجين دون الأمر المنوه عليه سابقا.

المتهمون :

1- **مدراء السجون والمعتقلات المعنية**
2- **المسئولون التنفيذيون: أمثال موسى كوسة وعبد الله السنوسي وعمار الطيف ، وخيري خالد ، والتهامي خالد ، و ناصر المبروك**
3- **الأشخاص الذين أصدروا الأوامر بمن فيهم الذي أمر أو رخص أو سهل أو اقر قتل السجناء ومنهم وفقا للوقائع والشهادات المنشورة: عبد الله السنوسي ، ومن المرجح أن يكون قد أصدر الأمر الأعلى بذلك العقيد معمر القذافي ، وبالتالي يعد مسئولا مسئولية جنائية كاملة... والقانون الليبي يجعل هؤلاء جميعا مسئولين عن تلك الجرائم وفق قواعد " المساهمة الجنائية في قانون العقوبات الليبي على أساس التحريض والمساعدة والاشتراك إضافة إلى ما يعرف ب"الفاعل المعنوي" كمصدر الأمر بالقتل أو التعذيب أو القبض..**

ما **حدث يوم السبت 29 يونيو 1996م هو جريمة ضد الإنسانية :**

مذبحة سجن أبوسليم .... جريمة ضد الإنسانية

يعتبر القتل العمد من الجرائم التي يعرفها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[20] في المادة السابعة على أنه جريمة ضد الإنسانية، إذا ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وتوجد تعريفات مماثلة لهذا المفهوم في النظام الأساسي لكل من المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة وتلك الخاصة برواندا[21] .كما يعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الاختفاء القسري للأشخاص نوع من الجرائم ضد الإنسانية. ويتضمن "الاختفاء القسري للأشخاص "، كما ورد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، قيام الدولة بإلقاء القبض على أي أشخاص أو احتجازهم ثم رفضها إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم. إن الذي يجعل جريمة ما في عداد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هو ما تتسم به تلك الجريمة من اتساع نطاقها وطابعها المنهجي ويقضي القانون الدولي القائم على العرف بعالمية الاختصاص القضائي بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وتجدر الإشارة هنا إلى أن ليبيا لم تضع تعريف للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية كما لم تقوم بإدراجها في نصوص تشريعاتها الوطنية.

ان معلومات التضامن والشهادة التي قدمها العديد من السجناء السابقين تؤكد التالي:

---

[20] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا

http://www.un.org/law/icc/statute/arabic/rome_statute(a).pdf
http://69.94.11.53/default.htm

21

- قام المساجين بالرجوع الى زنزاناتهم وأغلقوا الأبواب على أنفسهم وذلك بعد أن توصلوا إلى اتفاق مع لجنة التفاوض، فهم لم يشكلوا أي تهديد للقائمين على إدارة السجن أو حراسته.
- قامت إدارة السجن يوم السبت 29-6-1996بعملية إعادة توزيع السجناء بشكل ملحوظ حيث تم نقل بعض السجناء من السجن المركزي إلى السجن العسكري، وهم ضمن المجموعة التي نجت من المذبحة، كما قامت بنقل بعض السجناء الاخرين من السجن العسكرى إلى السجن المركزي وهم ضمن المجموعة التي يعتقد بأنها لقيت حتفها في المذبحة لاحقا.

ان هذه الاجراءات تدل وبشكل واضح لا يعتريه الشك على أن إدارة السجن كانت تخطط بشكل منهجي ومتعمد لقتل السجناء العُزّل.

إن الطابع المنهجي لجريمة مذبحة سجن أبوسليم واتساع نطاقها يجعلها في عداد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

السجناء لم يشكلوا أي خطر على النظام القائم.. المصادر أفادت أنهم لم يكن بحوزتهم أي سلاح، ويمكن اختصار ما وقع بأن حالة السجناء وصلت الى حالة اليأس من الحياة نتيجة المعاملة القاسية والجوع والمرض والكثير منهم هلك نتيجة سؤ الأحوال، الأمر الذي جعلهم يفكرون في التعبير عن سخطهم من الواقع المؤلم، وحيث كان يتم إخراج اثنين من الغرفة لاستلام الطعام وأثناء ذلك كانوا يجلدون بأسلاك الكهرباء والحزام العسكري، وعندما تيقن السجناء أنهم هالكون اتفق اثنان على ان يستولي احدهم على الساقم ويضرب به العسكري تعبيرا عن الاحتجاج بينما يتولى الآخر الاستيلاء على باب العنبر، فكان كل ما بحوزتهم هي الملاعق التي يحرك بها الطعام. ولم يذكر مطلقا انه كان بحوزة أي منهم أي سلاح، وليس متصورا أن يكون هناك سلاح لأن الغرف تفتش دوريا ، والأشياء التي ترد من الخارج كانت تقلب رأسا على عقب قبل توصيلها ـــ أن وصلت ـــ الي السجين .
 تؤكد المصادر التي شهدت الواقعة أن حالة "الاحتجاج" انتهت و السجناء عادوا إلى الزنزانات بعد حضور عبد الله السنوسي ووعده بأنه سيصلح حال السجن،مما يؤكد أن السجناء لم تراودهم فكرة التمرد أو الهرب ، ولكن فقط نوع من الاحتجاج بقصد الحفاظ على الحياة. ولقد هدأت الأمور نهائيا بعد إحضار سيارة وإيهام السجناء بنقل المرضى والمصابين في ذلك اليوم إلى المستشفى كنوع من تحسين المعاملة، ثم تبين فيما بعد أنهم نقلوا إلى سجن آخر ومنهم من مات بعد ذلك.

وفي نفس اليوم، تم نقل بعض المساجين من السجن المركزي إلى السجن العسكري22، وبقي العنبر الذي وقعت فيه حادثة السواقم ، ونقل اليه بعض المساجين الآخرين. وبعد ذلك بساعات قليلة بدأ إطلاق النار الكثيف، واستمر لبعض الوقت ثم توقف. ولم يكن هناك أي مبرر للاستخدام المفرط للقوة ضد سجناء عُزّل، الأمر الذي أثار التساؤل بين المساجين في السجن العسكري عن سر استخدام السلاح بعد أن هدأت الأمور. ولم يخطر ببالهم في ذلك الوقت انه يجري تصفية المساجين الذين تركوا في السجن المركزي، تكتمت السلطات على الحادثة حتى تاريخ اليوم و لم تعترف أية جهة رسمية بالحادثة23

رئيس مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية اعترف بالحادثة خلال مقابلة أجرتها معه قناة العربية

[22] ـ السجن المركزي يقع إلى الشرق من السجن العسكري ولا يفصل بينهما إلا المبنى المستخدم كعيادة، مع العلم انه بالإمكان الدخول إلى السجن المركزي عبر العيادة، إذ يعتبران مبنى واحد، بينما لا تبعد العيادة عن السجن العسكري سوى عدة أمتار، مما يعني أن المسافة الفاصلة بين المبنيين على ابعد تقدير لا تصل خمسين مترا

[23] رئيس مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية اعترف بالحادثة خلال مقابلة أجرتها معه قناة العربية

وبناء علي ما ذكر آنفا فإننا في التضامن نخلص للتالي :-

- **ارتكبت السلطات الليبية انتهاكات جسيمة في حقوق المواطنين الذين اعتقلتهم:**
- **اعتقالات عشوائية بدون توجيه تهمة محددة.**
- **استخدمت ضدهم القوة والإرهاب في معظم حالات القبض.**
- **عرضتهم للاعتقال و التعذيب في ظروف قاسية و في عزلة كاملة عن العالم.**
- **أبقتهم رهن المعتقل دون محاكمة لفترات طويلة (بعضهم أكثر من 13 عاما وبعضهم تجاوز عشرين عاما ساعة وقوع الحادثة).**

وبعد مضي ما يقرب عن عشر سنوات على هذا الحدث اللا إنساني المؤسف لازالت السلطات في ليبيا مصرة على :

- **حرمان ذويهم من استلام جثث الضحايا لدفنها في قبور معروفة.**
- **حرمان أهالي الضحايا من معرفة ظروف و ملابسات وفاتهم عندما كانوا رهن الاعتقال.**
- **لم تقم بإجراء تحقيق جاد في الحادثة و محاسبة الجناة وفقاً للقانون. وقصارى ما فعلته درا للرماد في العيون القيام ببعض المحاكمات الصورية سنة 2003 لبعض الذين عرفوا بمشاركتهم في المذبحة أمثال رئيس العرفاء حمزة والريح والحكم عليهم بعقوبات صورية. إرضاء لبعض المطالبات الدولية**

و بالتالي نطالب السلطات الليبية بما يلي :

1- إجراء تحقيق مستقل برئاسة لجنة قضائية مستقلة و عدم تدخل الأجهزة الأمنية في التحقيق لكونها طرف متهم و مسئول مسئولية مباشرة عن الظروف التي قادت إلى تلك الحادثة المُرَّوعة و عن الحادثة نفسها.

2- التحقيق مع إدارة سجن بوسليم في تاريخ وقوع الحادثة، لكونه كان يتبع الشرطة العسكرية في ذلك الوقت24.

3- التحقيق مع لجان التحقيق الذين كانوا يتبعون الأمن الداخلي والشرطة العسكرية، وبعض الجهات الأمنية الأخرى ومن بينها مكتب الاتصال باللجان الثورية.

و ذلك لتوضيح التالي

- **ظروف الاعتقال في سجن (أبو سليم) و التي قادت إلى تلك الحادثة المُرَّوعة.**
- **ما الذي حدث يومي 28 و 29 يونيو 1996م**
- **أسماء الضحايا الذين لقوا حتفهم يومي 28 و 29 يونيو 1996م**
- **تحديد المسئولين و تقديمهم للمحاكمة.**
- **إبلاغ أقارب المعتقلين بمصير ذويهم المعتقلين و تقديم كافة التعويضات المادية و المعنوية لهم..**

والملفت للنظر أن السلطات الليبية قامت بتقديم تعويضات سخية لضحايا حادثة تفجير طائرة شركة (بان آم الأميركية) بالرغم من عدم توفر أدلة قطعية تثبت تورط السلطات الأمنية الليبية في الحادثة ؛ فمن باب أولى أن تبادر بتعويض أسر ضحايا المذبحة التي

[24]- نقلت تبعية السجن الى الهيئة العامة للأمن الداخلي سنة 2002

قامت بتدبيرها وتنفيذها الأجهزة الأمنية تحت بصر وسمع السلطات الحاكمة !! فهم مواطنون ليبيون،، كانوا في معتقل تديره الأجهزة الأمنية الليبية بصورة مباشرة.. و لذا فمسئولية الوفاة تقع على السلطات الأمنية الليبية دُونما أي شك.

و الأهم من التعويض المادي هو التعويض المعنوي و الذي لا يمكن أن يكون إلا باعتذار رسمي من أعلى سلم في السلطة الليبية ، والذي يجب ان يترجم في إعادة النظر في سياسة الأجهزة الليبية ، وتحويلها من سلطة قامعة للحريات، مكممة للأفواه ، تحمل هراوة في اليد اليمنى للضرب والتعذيب ، ومسدسا في اليسرى للإعدام، إلى سلطة تحمل في اليد اليمنى ميزانا، و اليد الأخرى تمتد بالخير والغوث لمن يحتاج النجدة أو الغوث من أ جل الحفاظ على أرواح وممتلكات الشعب، كما هو شأن اغلب أجهزة الأمن في دول العالم المتمدين.

نطالب السلطات الليبية بتغيير سياساتها تجاه المواطنين والتعامل معهم بالشفافية التي تتحدث عنها الدول اليوم، و أن ترد إليهم حقوقهم. وتعوض من تضرر منهم نتيجة اختراقات الأجهزة الأمنية طيلة السنوات السابقة

الإفراج الفوري عن كل سجناء الرأي، و تقديم بقية السجناء السياسيين لمحاكمات عادلة أمام هيئات قضائية مستقلة مع ضمان كافة حقوقهم المنصوص عليها في المواثيق الدولية، خاصة العهد الدولي للحقوق السياسية و المدنية.

إلغاء القوانين الجائرة التي تتناقض مع التزامات السلطات الليبية بالمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها ؛ مثل قانون تجريم الحزبية و قانون العقوبات الجماعية و إلغاء محكمة الشعب. حقيقة، لا شكلا كما هو واقع الآن، إذ من الناحية الرسمية ألغيت محكمة الشعب الادعاء الشعبي ، لكن صلاحيات هذين الجهازين نقلت إلى دوائر خاصة في القضاء العادي ، ولا تزال تلك الدوائر تمارس نفس صلاحيات محكمة الشعب والادعاء الشعبي. بل ما زالت تعقد جلساتها في نفس الأماكن التي كانت تعقد فيها جلسات محكمة الشعب (أكاديمية الشرطة)

الحد من نفوذ الأجهزة الأمنية.

الشفافية و الوضوح في التعامل مع مثل هذه القضايا هو الوسيلة الوحيدة لضمان حقوق كافة الأطراف... فالغموض و التكتم يزيد الأمور تعقيداً و لا يؤدي إلى أية نتيجة.